

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: المالية والمحاسبة
تخصص: مالية وبنوك

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي
إعداد الطالبة: عبد الحفيظ سماح
تحت عنوان

أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإئتمانية
في البنوك التجارية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة-

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر أ	- د. بدروني عيسى
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر أ	- د. طويرات راجح
مناقشا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر أ	- د. غربي حمزة

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
رقم:

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: المالية والمحاسبة
تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي
إعداد الطالبة: عبد الحفيظ سماح
تحت عنوان

**أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإئتمانية
في البنوك التجارية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة -**

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر أ	- د. بدروني عيسى
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر أ	- د. طويرات رابح
مناقشا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر أ	- د. غربي حمزة

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي، التي أنارت دربي

بنصائحها، إلى من منحني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب، وكانت سببا في

مواصلتي دراستي، إلى من علمتني الصبر والاجتهاد إلى الغاية علي قلبي أُمي

إلي أعظم رجل في الكون، إلى الذي رباني فأحسن تربيتي وعلمني فهو بمثابة مثلي

الأعلى أبي الحنون والذي حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلي من أرى التفاؤل بعينه والسعادة في ضحكته إلى سندي ورفيق دربي زوجي العزيز

إلى الوجه المفعم بالبراءة، إلى بسمة الحياة ابني أنس

حفظهما الله عز وجل

إلي إخواني وأختي رعاهم الله ووفقهم وكل العائلة الكريمة

إلى كل من كان لهم أثر في حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلبي

سماح عبد الحفيظ

أشكر الله الذي وهبني نعمة العلم و وفقني

لإنجاز هذه المذكرة

أود أن أعرب عن جزيل شكري وامتناني

إلى كل من قدم لي يد العون لأجل إنجاز هذا البحث غير أن

الاعتراف بالجميل يملي علي أن أتقدم بفائق الشكر والتقدير

للدكتور **طويرات رابح**

الذي تفضل بالإشراف علي هذه المذكرة بتوجيهاته القيمة

ونصائحه الطيبة، جزاه الله كل خير، وأطال الله في عمره

كما أتفضل بجزيل الشكر والامتنان لجميع الأساتذة الأفاضل

بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



ملخص الدراسة

إن النشاط الائتماني يعتبر ذو أهمية عالية وكبيرة في نجاح المؤسسات المالية المصرفية لأن نتائج أعمالها تعتمد بدرجة كبيرة على جودة المحفظة الائتمانية لديها، وبالتالي لابد من تلك المؤسسات المصرفية من توجيه معظم مصادرها نحو الإدارة ورقابة ومتابعة المحفظة الائتمانية، كما أن اتخاذ القرار الائتماني يعتمد بدرجة كبيرة على التحليل المالي للمعلومات والبيانات المالية.

The credit activity is of high and great importance in the success of banking financial institutions because the results of their business depend to a large extent on the quality of their credit portfolio, and therefore these banking institutions must direct most of their resources towards management, control and follow-up of the credit portfolio, and credit decision-making depends to a large extent. On the Financial analysis of financial information and data.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي_ اتخاذ القرارات_ الائتمان البنكي.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	إهداء
II	شكر وعرهان
III	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VI	فهرس الأشكال
VII	قائمة الاختصارات
	مقدمة
الفصل الأول : الإطار النظري للتحليل المالي	
07	تمهيد
08	المبحث الاول : مدخل إلي التحليل المالي
08	المطلب الاول : مفهوم التحليل المالي وتطوره التاريخي
10	المطلب الثاني : أهمية التحليل المالي وأهدافه
11	المطلب الثالث : انواع التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه
15	المبحث الثاني : : ادوات التحليل المالي
15	المطلب الاول : تعريف القوائم المالية وأهدافها
16	المطلب الثاني : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن
16	المطلب الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية
29	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : اتخاذ قرارات الائتمانية في البنوك التجارية	
31	تمهيد
32	المبحث الاول : عموميات حول الائتمان البنكي
32	المطلب الاول : ماهية الائتمان البنكي وأهميته
33	المطلب الثاني : عناصر الائتمان البنكي وأدواته
36	المطلب الثالث : تصنيفات الائتمان البنكي
38	المبحث الثاني : اتخاذ قرار منح الائتمان
39	المطلب الاول : مفهوم خصائص قرار الائتماني الأمثل ومراحله

41	المطلب الثاني : إجراءات منح الائتمان
43	المطلب الثالث : معايير منح الائتمان والعوامل المؤثرة في قرار منحه
49	خلاصة الفصل
الفصل الثالث :دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة -	
51	تمهيد
52	المبحث الأول : ميدان الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .
52	المطلب الأول تقديم عام بنك الفلاحة والتنمية الريفية
55	المطلب الثاني :أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية
57	المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .
61	المبحث الثاني : السياسة الإقراضية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
61	المطلب الأول : الإجراءات اللازمة لمنح القروض .
62	المطلب الثاني : : مراحل منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
65	المطلب الثالث : القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
67	المبحث الثالث : دراسة حالة قرض استثماري لدي بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
67	المطلب الأول : تقديم ملف القرض الاستثماري المقدم للبنك
68	المطلب الثاني : الدراسة المالية لمستثمر طالب القرض
77	خلاصة الفصل
78	الخاتمة العامة
81	قائمة المراجع
85	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
68	حسابات النتائج المتوقعة لثلاث سنوات القادمة	01
69	الميزانية الافتتاحية	02
69	الميزانية التقديرية لثلاث سنوات القادمة جانب الأصول	03
70	الميزانية التقديرية لثلاث سنوات القادمة جانب الخصوم	04
70	الميزانية التقديرية جانب الخصوم	05
71	الميزانية التقديرية المختصرة لجانب الأصول	06
71	الميزانية التقديرية المختصرة جانب الخصوم	07
72	رأس المال العامل واحتياجات رأس المال	08
73	الخبزينة	09
73	نسبة التمويل الدائم	10
74	نسبة التمويل الذاتي	11
74	نسبة الاستقلالية المالية	12
75	نسبة الأموال الخاصة	13
75	نسبة المردودية الاقتصادية	14

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
14	الجهات المستفيدة من التحليل المالي	01
18	رأس المال العامل الصافي	02
21	الحالات الممكنة للخزينة الصافية	03
22	فئات النسب المالية	04
43	إجراءات منح الائتمان وتحصيله	05
60	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	06

قائمة الاختصارات

الرمز	المصطلح
FR	رأس مال العامل
BFR	احتياجات أس المال العامل
TR	الخبزينة

مقدمة

تلعب البنوك في كل بلد من بلدان العالم دورا هاما وحيويا من حيث تنمية النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أو الخدمي أو الزراعي، إذ تعتبر هذه الأنشطة عصب التطور الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة من دول العالم .

وأن أهمية التحليل المالي تزداد يوما بعد يوم في عالمنا المعاصر ،مما جعل لإدارته مختلفة الشركات والمتعاملين معها بحاجة دائمة إلي المعلومات والمؤشرات المالية يسترشدون بعاد في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ،مما لاشك فيه أن المحللين الماليين هم أثر الفئات أهلية لتزويد رجال الأعمال بالمؤشرات التي هو بأمس الحاجة إليها .

فالتحليل المالي يعد من أهم الموضوعات البالغة الأهمية في حقل المنشآت المالية والمحاسبية والاقتصادية، بحيث تمكنها من تقييم معظم قراراتها المالية .

كما يمثل النشاط الائتماني وإدارة مخاطره أساس العمل المصرفي المعاصر لأن نتائج أعماله تعتمد بدرجة كبيرة علي جودة وحجم المحفظة الائتمانية لديه ،وبالتالي لا بد لتلك المصارف من اتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بع والتي تعتبر من أهم وأصعب القرارات المصرفية .

وللوصول إلي القرار الائتماني السليم سواء بقبول منح الائتمان أو رفضه لا بد من اتخاذ أحسن توليفة تسمح بتعظيم معدلات العوائد مقابل التقليل من المخاطر،حيث تعتمد هذه التوليفة بالأساس علي طبيعة المعلومات المتوفرة لديها ودقة هذه المعلومات ، أين أصبحت أهمية للقرار الائتماني يعادل بالضرورة أهمية المعلومات التي اعتمدت عليها في صنعه للقرار .

- طرح الإشكالية :

استنادا علي ما تقدم فإن موضوع الدراسة يحاول الإجابة علي الإشكالية التالية.

- ما مدي أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية ؟
- ومن التساؤل الرئيسي نبلور الأسئلة والفرعية التالية ؟
- ما لمقصود بالتحليل المالي ؟ وما هي أدواته ؟
- ما لمقصود باتخاذ القرارات الائتمانية ؟
- هل يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة علي التحليل المالي في اتخاذه لقراراته الائتمانية ؟

- فرضيات البحث :

من أجل المساهمة في الإجابة علي الإشكالية والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية :

- لتحليل المالي أهمية كبيرة بالنسبة للبنك .
- تمثل أدوات التحليل المالي الركيزة الأساسية لدعم القرارات الائتمانية .
- يساعد التحليل المالي البنوك في اتخاذ قراراتها الائتمانية .
- يؤدي اعتماد بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المسيلة علي تحليل المالي إلي ترشيد واتخاذ قراراته الائتمانية وذلك بتحليل القوائم المالية الخاصة بعملائه طالبي الائتمان .

- مبررات اختيار الموضوع :

- طبيعة الموضوع التخصص الذي ندرسه يتلاءم مع الموضوع .
- الموضوع ذو أهمية بالغة وأثر كبير علي الاقتصاد الوطني .
- التعرف علي طبيعة ونوعية سير العمل داخل البنوك نظريا وتطبيقيا .

- أهداف الدراسة :

يمكن صياغة الأهداف التي تسعى إليها الدراسة كما يلي :

- إبراز أهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية اتخاذ القرارات الائتمانية .
- التعرف علي أدوات التحليل المالي المطبقة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المسيلة ومدى أهميتها .
- التعرف علي قدرة المحللين الماليين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في اتخاذ القرارات منح الائتمان .

- أهمية البحث

تتبع أهمية الدراسة من كونها تلقي الضوء علي أهم العمليات التي يقوم بها البنك لاسيما أن الائتمان الممنوح للعملاء يعتبر أخطر العمليات المصرفية التي يحقق من خلالها البنك عوائد ضخمة مقابلة بالمخاطر المحتملة والناجمة عن منح القروض ،لذا من الضروري التطرق إلي أهم العوامل التي تجعل البنك يفرض الشروط الواجبة توفرها في العملاء عند منح الائتمان لهم .

- محددات البحث :

- الحدود المكانية : اختصر المجال المكاني الذي اخترناه للقيام بالدراسة الميدانية علي بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة -

- الحدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية الممتدة من 15 فيفري إلى 1 جوان .
- الدراسات السابقة :

نظرا للدراسات التي تناولت موضوع التحليل وأثره علي اتخاذ القرارات الائتمانية سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى دراسات سابقة التي تمكننا من الحصول على مختلف المصادر .

- دراسة سمية احبق آليات منح الائتمان في البنوك التجارية دراسة استبنايه لعينة من البنوك التجارية الناشطة بولاية تمنراست ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي 2013/2012،هدفت الدراسة إلى إعطاء مفهوم واسع حول الائتمان المصرفي وعملية سيره داخل البنك وكذا أساليب وآليات المتعلقة بمنح الائتمان المصرفي في هذه البنوك .

- دراسة لزعر محمد سامي "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير ، جامعة منثوري قسنطينة" (2012/2011) عالج لزعر محمد سامي في رسالته المعنوية "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي" ما إذا كان يمكن تطبيق تقنيات التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي واسقط دراسته على المؤسسة صيدال الأم ،حيث توصل لزعر محمد سالم إلى إمكانية تطبيق تقنيات التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي في ظل الإفصاح المحاسبي .

- دراسة رياض سلامي "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر ,جامعة محمد بوضياف المسيلة " عالج رياض سلامي في رسالته "التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في اتخاذ القرارات التمويلية "دراسة إذا ما كان التحليل المالي أداة للوصول إلى تقييم الوضعية المالية للمؤسسة واسقط دراسته على حالة وحدة أغذية الإنعام المسيلة حيث توصل إلى أن التحليل المالي يعتبر احد أهم أدوات المستخدمة لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة .

- منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي كأسلوب لبيان والقواعد المتعلقة بأدوات الدراسة التحليل المالي وآليات تطبيقها ودلالاتها المالية والفنية إلي جانب دورها المالي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية ،إضافة إلي اعتماد علي المنهج الرياضي والذي تم توظيفه في تحليل القوائم المالية

واستخراج المؤشرات المالية، وكذا الاعتماد علي أسلوب دراسة الحالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة -.

- صعوبة الدراسة :

صعوبات كانت في الدراسة التطبيقية أكبر في الجانب النظري، نظرا التحليل المالي لملف الائتمان يوجب إدراج معلومات حساسة وغاية الأهمية، لذا كان من الصعب الحصول علي ملف ائتماني يشمل الدراسة المالية، لأن البنك يعتبرها إفشاء سر المهنة من قبل البنك يؤثر بطريقة سلبية علي سمعته لدي عملائه وبالتالي يفقد ثقتهم .

- هيكل الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلي ثلاث فصول، فصلين للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي حيث يعالج في :

- الفصل الأول : الأبعاد النظرية للتحليل المالي حيث تناول ماهية التحليل المالي وكذا عرفنا القوائم المالية الضرورية للتحليل المالي وأخيرا تطرقنا إلي مؤشرات التوازن والنسب المالية .
- الفصل الثاني : اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية بحيث تطرقنا إلي مفهوم الائتمان البنكي وكذا قرارات منح الائتمان
- الفصل الثالث : وهو دراسة لبنك الفلاحة والتنمية الفلاحة - وكالة المسيلة - وعلاقة التحليل المالي بأهمية القرار الائتماني وتناولنا تقديم عام لبنك BADR والسياسة الإقراضية للبنك محل الدراسة وكذا دراسة حالة قرض استثماري لدي البنك محل الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى التشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أثر قوة والكشف على نقاط القوة والضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية .

ومن أجل التعرف على أهمية التحليل المالي قسم هذا الفصل الأبعاد النظرية التحليل المالي إلى مبحثين هما :

المبحث الأول ماهية التحليل المالي.

المبحث الثاني :أدوات التحليل المالي.

المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي.

إن التحليل المالي يوفر البيانات والمعلومات كما يقدم مؤشرات الحكم والقياس في كل مراحل التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وتطوره التاريخي

أولاً: مفهوم التحليل المالي.

يمكن تعريف التحليل المالي على أنه علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفضيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فينا بينها، فمثلاً العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل، بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها¹.

ويعرف التحليل المالي بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات².

¹رشاد العصار، عاطف الأخرس وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص151.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص2.

ويعرف أيضا على أنه عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على مدي الطويل وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات، لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة¹.

ومنه نستخلص أن التحليل المالي هو عبارة عن تحويل الكم الكبير من البيانات والأرقام إليكم أقل يستخدم لتشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف وتحديد مسبباتها وتحديد التهديدات التي تواجه المؤسسات.

ثانيا: تطور التحليل المالي.

مر تطور التحليل المالي بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى:

ترجع النشأة أو بداية التحليل المالي إلي النصف الثاني من القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وقع حدثان هامان أديا إلى نشأته، وهذين الحدثين هما:

- نشأة شركات المساهمة وما ترتب عليها من انفصال الملكية عن الإدارة وحاجة الملاك للتقييم إزاء الإدارة.
- زيادة دور المؤسسات المالية (المصارف وشركات التأمين) كمصدر للتمويل سواء ك مساهمين أو مقرضين وبالتالي زاد اهتمامهم بتقييم الأداء التشغيلي والربحية كمستثمرين أو مساهمين، كما تم الاهتمام بتقييم المقدره على الوفاء بالديون من وجهة نظر المقرضين وبالتالي زاد الاهتمام بالتحليل المالي.

المرحلة الثانية:

وتتمثل في بداية القرن العشرين وحتى منتصفه، حيث تميزت باستخدام مدخل النسب المالية وتطبيق المدخل العلمي في التحليل.

¹فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، ط1، رام الله، 2008، ص2.

المرحلة الثالثة:

تحول التركيز من استخدام مؤشرات أو نسب فردية إلى استخدام نماذج تعتمد على استخدام عدة نسب لتفسير أو التنبؤ بأحداث اقتصادية هامة كالتنبؤ بالإفلاس أو بالفشل المالي¹.

المطلب الثاني : أهمية التحليل المالي وأهدافه

أولاً: أهمية التحليل المالي

لا شك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية هذه الدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المنظمات وتباعدها مراكز وفروع هذه المنشأة الجغرافية أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابة فعالة هي التحليل المالي وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في:

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة².

ثانياً: أهداف التحليل المالي.

تختلف أهداف التحليل المالي حسب الجهة التي تقوم به، فيمكن للمؤسسة أن تحدد هذه الأهداف بالتنسيق مع دوائرها المالية وإما أن تقوم بها جهات خارجية عن المؤسسة والمتمثلة في رجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة، المساهمين، الموردون ... الخ

وعموماً فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الغايات التالية:

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.

¹خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص175.
²فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص3.

- الحكم على كفاءة الإدارة.
- يعتبر التحليل المالي مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- تقييم نتائج قرارات الاستثمار التمويل¹.

كما يهدف التحليل المالي أيضا إلى:

- تقييم الأداء المالي للمنظمة في الفترة المالية الماضية.
- الكشف عن جوانب الضعف والقصور المالي وتشخيصها.
- إمكانية مقارنة الأداء المالي للمنظمة مع الأداء المالي للمنظمات الأخرى.
- تحديد نقاط القوى لدى المنشأة بهدف تعزيزها وتلاقي نقاط الضعف لدى المنشأة ووضع حلول المستقبلية لها.
- المساعدة على عمل الخطط المستقبلية في ضوء الأوضاع الحالية للمنشأة.

المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي وأنواعه والأطراف المستفيدة منه

أولاً: أنواع التحليل المالي.

يقوم التحليل المالي على أساليب متنوعة، فالتحليل المالي يمكن أن يتم بواسطة المحلل الداخلي للمؤسسة، أو بواسطة أطراف خارجية، من هنا يمكن تصنيف التحليل المالي بحسب الجهة التي تقوم بعمل التحليل المالي.

1- حسب الجهة القائمة بالتحليل

1-1- تحليل داخلي:

وهو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية أي من داخل المنشأة المراد إجراء تحليل لها.

1-2- تحليل خارجي:

هذا النوع من التحليل تقوم بإجرائه جهات من خارج المنشأة كالبنوك والمصارف².

¹سليمان حميدة، مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013-2014، ص14-15.

²علي خلف عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص56.

2- البعد الزمني للتحليل

2-1- التحليل المالي الرأسي:

يقصد بهذا التحليل قائمة مالية واحدة ولفتره مالية واحدة، وإجراء التحليل عليها تحليلاً رأسياً، وتعني بذلك تحديد نسبة كل عنصر أو بند من بنود القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها وكذلك يمكننا تحديد نسبة كل عنصر أو بند إلى إجمالي مجموعته التي ينتمي إليها داخل القائمة الخاصة بنفس المنشأة وعن نفس الفترة المالية الواحدة وكما يمكن تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلى إجمالي القائمة نفسها.

2-2- التحليل المالي الأفقي:

ويتم ذلك من خلال مقارنة عنصر معين من الميزانية أو قائمة الدخل على مدار سنتين متتاليتين¹.

3- المدى الذي يغطيه التحليل

3-1- التحليل الشامي:

يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموع من السنوات.

3-2- التحليل الجزئي:

يغطي هذا التحليل جزءاً من الأنشطة لفترة زمنية معينة أو أكثر².

ثانياً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، وتسعى كل جهة منها إلى الحصول على إجابات ملائمة حول مجموعة الأسئلة التي تمس مصالحها، وعلى المحلل المالي مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة وكفاءتها، فمنها من هو على قدر كبير من المعرفة ويحتاج إلى حقائق عامة سهلة الفهم خالية من التعهدات العلمية المتخصصة³ والجهات التي يستفيد منها المحلل المالي هي:

- إدارة المؤسسة للتعرف على نتائج الأعمال وأدائها.
- المالكين والمساهمين للتعرف على مردودية أموالهم ومحاسبة إدارة المؤسسة.
- المستثمرين والدائنين لمقارنة بدائل الاستثمار وقدرة المؤسسة على الوفاء بالديون.

¹ ابن صوشة عائشة، حفاف وهيبه، دور التحليل المالي في منح القروض الائتمانية لدى البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020، ص23.
² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الجديدة في التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص31.
³ محمد الصغير فارس، بن زاوي صالح، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص11.

- هيئة الأوراق المالية لمعرفة المعلومات عن المؤسسات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية.
- الغرف التجارية والصناعية للتحقق من مدى مساهمة المؤسسات في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني.
- الأجهزة الضريبية لأغراض تطبيق التشريعات الضريبية.
- البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسة.

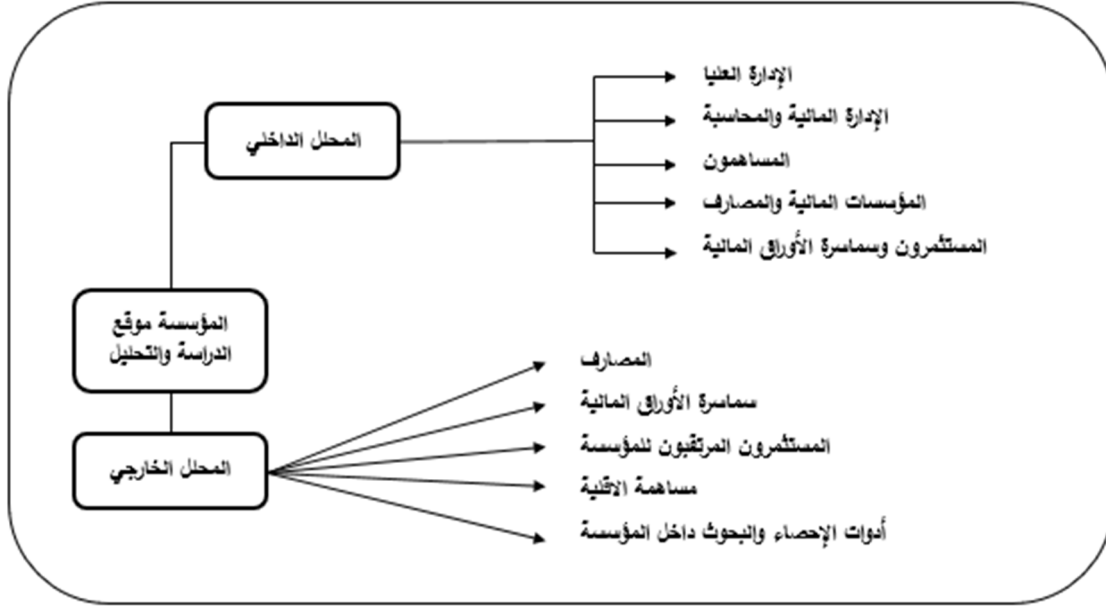
وبعض هذه الجهات تركز على النقاط التالية:

- _ معرفة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.
 - _ معرفة ربحية المؤسسة.
 - _ معرفة سيولة المؤسسة.
 - _ سياسة توزيع الأرباح.
 - _ معرفة الخطط المستقبلية والتخطيط السليم لها¹.
- وبشكل عام، فإن كل من المحلل الداخلي والخارجي، إنما يخدم أطراف مهمة، ولذلك فإن طريقة عرض وتحليل النتائج التي يتم التوصل إليها ستختلف تبعاً لذلك.
- ويعرض الشكل التالي وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم والأطراف التي يخدمها².

¹ علاوي حمزة، دور التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2015-2016، ص52.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2011، ص42.

الشكل رقم 01: الجهات المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

المبحث الثاني : أدوات التحليل المالي

المطلب الأول : مفهوم القوائم المالية وأهدافها

أولا : مفهوم القوائم المالية

تعتبر القوائم الوسيلة الرئيسية التي تتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية (البنوك)، فهي تظهر المركز المالي للوحدة الاقتصادية في نقطة معينة من الزمن ،وكذا نتائج عملياتها خلال فترة زمنية سابقة ،ومع ذلك فإن القيمة الحقيقية لهذه القوائم تكمن في أنها تتيح لمستخدمي هذه القوائم الوقوف على مستقبل المؤسسة فيما يتعلق بالعائد على الاستثمارات والتوزيعات بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بالتدفقات النقدية وتتمثل هذه القوائم في :¹

• الميزانية العمومية :

يطلق علي الميزانية أيضا المركز المالي (بيان الحالة المالية) ويجب ان تكون الميزانية دائما متوازنة لان الأصول الإجمالية المستثمرة في النشاط الاقتصادي في اي مرحلة زمنية يجب أن تقابلها التزامات وحقوق ملكية مساوية لها وبمعني آخر نقول أن الميزانية تظهر لنا من طرف الخصوم مصادر الأموال الرئيسية في المنشأة وهي :

- حقوق المالكين

- التزامات طويلة الأجل

- التزامات قصيرة الأجل (خصوم متداولة)

وتظهر لنا في طرف الأصول الاستخدامات هذه الأموال في المنشأة وهي :

- الأصول الثابتة

- الأصول المتداولة²

• جدول حساب النتائج

جدول حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح /الكسب أو الخسارة.³

• جدول التدفقات النقدية

¹ أحمد ميلي سمية ،دور تحليل القوائم في صنع قرارات منح الانتماء في البنوك التجارية ،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ،المجلد3،العدد1، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،2018 ،ص257

² منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ،ط3، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ،2008،ص15

³ الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19،مؤرخ في25مارس2009،ص23

هي عبارة عن كشف بالمقوضات والمدفوعات الخاصة بالمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وتختلف المعلومات الواردة في هذه القائمة عن القوائم المالية السابقة حيث أنها تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل¹

● جدول تغيرات الأموال الخاصة

تكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي يتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية²

● الملاحق

الملاحق هي وثيقة تلخيص، تعد جزء الكشوفات المالية وهو يوفر تفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج، وتتم كلما اقتضت الحالة، حيث انه ما يسجل في الملاحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في احد الوثائق الأخرى الكشوفات المالية

ثانياً : أهداف القوائم المالية

الهدف الرئيسي مت إصدار القوائم المالية للمؤسسة يرتكز على عرض المعلومات المتعلقة بالموقف المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي من اجل استخدام هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه القوائم تتمثل هذه الأهداف في :

- توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة التأكد المتعلقة بها
- مساعدة أصحاب المصلحة في المشروع خاصة المساهمين على عمل تقييم ملائم ومستمر لأداء إدارة المشروع كوكيل عنهم
- القوائم المالية توصل معلومات تجعل الملاك يضعون ثقة في الإدارة نفسها باعتبارها إن القوائم المالية مسؤولة إدارة المؤسسة
- القوائم المالية للمؤسسة يتم مراجعتها وإبداء الرأي الفني عليها من جانب مراجع الحسابات المستقل وبالتالي يستخدم كوسيلة للاتصال التأثيري من سلوك متخذي القرارات³

المطلب الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن

على المسير المالي أن يوازن بين هدفين أساسيين وهما هدف السيولة وهدف الربحية، وأن احتفاظ المؤسسة بسيولة كافية لمواجهة التزامات المؤسسة يؤدي إلى تدنيه المخاطر التي تعترض المؤسسة ومساهميها، ومن جهة ثانية ينبغي على المسير المالي يقوم بكل ما في وسعه لتحقيق أرباح لتنمية

¹ احمد ميلي سمية، مرجع سبق ذكره، ص258

² جريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص26

³ رياض سلامي، مرجع سبق ذكره، ص21

إيرادات المساهمين في المؤسسة وذلك عن طريق توجيه السيولة النقدية المتوفرة إلى التوظيف قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل وأن استمرار حياة المؤسسة يستلزم التوفيق بين هذين الهدفين المتناقضين.

وهناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر منها¹:

أولاً- رأس المال العامل الصافي أو الدائم "FRN" Fonds de Roulement Net

إذا نظرنا إلى أي ميزانية نجد أنها مؤلفة من قسمين:

-قسم علوي يدل على دورة الاستثمار.

-قسم سفلي يدل على دورة الاستغلال.

إن تقلب دورة الاستغلال وصعوبة التنبؤ بآثارها يجعل التوازن المالي في أعلى الميزانية وفي أسفلها أمراً مستحيلاً عملياً، لذلك لا بد من وجود هامش أمان وهو زيادة الموجودات المتداولة والجاهزة على الديون قصيرة الأجل.

وهذه الزيادة أو هامش الأمان تدعي رأس المال العامل الصافي وتحسب على النحو التالي²:

من أعلى الميزانية

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول غير جارية (أصول

من أسفل الميزانية

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

¹مبارك لسوس، التسيير المالي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص31.
²يوسف بومدين، فاتح ساحل، التسيير المالي للمؤسسة، ط1، دار بلقيس، الجزائر، 2016، ص14.

الشكل رقم 02: رأس المال العامل الصافي

الأصول الثابتة الصافية	الأموال الدائمة
الأصول الجارية	

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص 93.

هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل:

- **موجب:** فهذا يعني أن الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول غير الجارية، أي وجود فائض في دورة الاستثمار، يعتبر هذا الفائض هامش أمان تستخدمه المؤسسة في تمويل إختلالات (عجز) دورة الاستغلال الناتجة عن كون الخصوم الجارية (الديون القصيرة الأجل) غير كافية لتغطية الأصول الجارية.
- **صفر:** هذا يعني أن الشركة تحقق الحد الأدنى للتوازن المالي.
- **سالب:** هذا يعني أن جزء من الأصول غير جارية ممول من الديون القصيرة الأجل وهو وضع سليم، كون أن فترة استحقاق الديون القصيرة الأجل أقصر من فترة تحول الأصول غير جارية إلى السيولة مما تضع المؤسسة في حالة عسر مالي، أي عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل¹.

¹يوسف بومدين، فاتح ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 14.

أنواع رأس المال العامل

أ- رأس المال العامل الخاص

تبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الغير الجارية دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل ومدى اكتفاء المنشأة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية ويتم حسابه وفق العلاقة التالية¹:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

ب- رأس المال العامل الأجنبي

هو جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة وتحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

ج- رأس المال العامل الإجمالي

وتحسب بالعلاقة التالية

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول المتداولة}^1$$

ثانيا- احتياجات رأس المال العامل (BFR) Besoin Fonds de Roulement

هي قيمة رأس المال العامل التي تحتاجها المؤسسة لتغطية العجز الحاصل في دورة الاستغلال بسبب عدم القدرة الخصوم الجارية (الديون القصيرة الأجل) على تغطية الأصول الجارية، وتحسب كما يلي¹:

¹ناصر دادي عدون، تقنيات التسيير، الجزء 1، دار المحمدية، الجزائر، 1988، ص46-47.

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة _ القيم الجاهزة)

- (الديون قصيرة الأجل _ السلفات المصرفية)

- BFR سالب يعاب على المسيرين أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة

- BFR موجب يعاب على المسيرين أنهم لم يبحثوا على موارد مالية ما دام ضمان التسديد موجودا و المتمثل في كبر بعض المخزونات أو بعض الحقوق، خاصة و أن بعض الموارد المالية منخفض أو حتى منعدم التكلفة و يساهم بشكل بارز في زيادة حركية و سرعة نشاط دورة الاستغلال.

وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حين تغطية الاحتياجات بالموارد2.

ثالثا- الخزينة: Trésor Net (TN)

تقارن الخزينة بين أصولها وخصومها، وبما أن مجاميع الميزانية متساوية فلدينا بالضرورة العلاقة التالية لحساب الخزينة

الخزينة = القيم الجاهزة _ السلفات المصرفية

الخزينة = رأس المال العامل _ احتياجات رأس المال العامل

¹يوسف بومدين، مرجع سبق ذكره، ص17.
²مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص34.

هناك ثلاث حالات يمكن أن توجد عليها الخزينة، وهي¹:

$0 = TN$ احتياجات رأس المال العامل ممولة بالضبط برأس المال العامل.

$$TN=0 \quad \longleftrightarrow \quad BFR = FR.$$

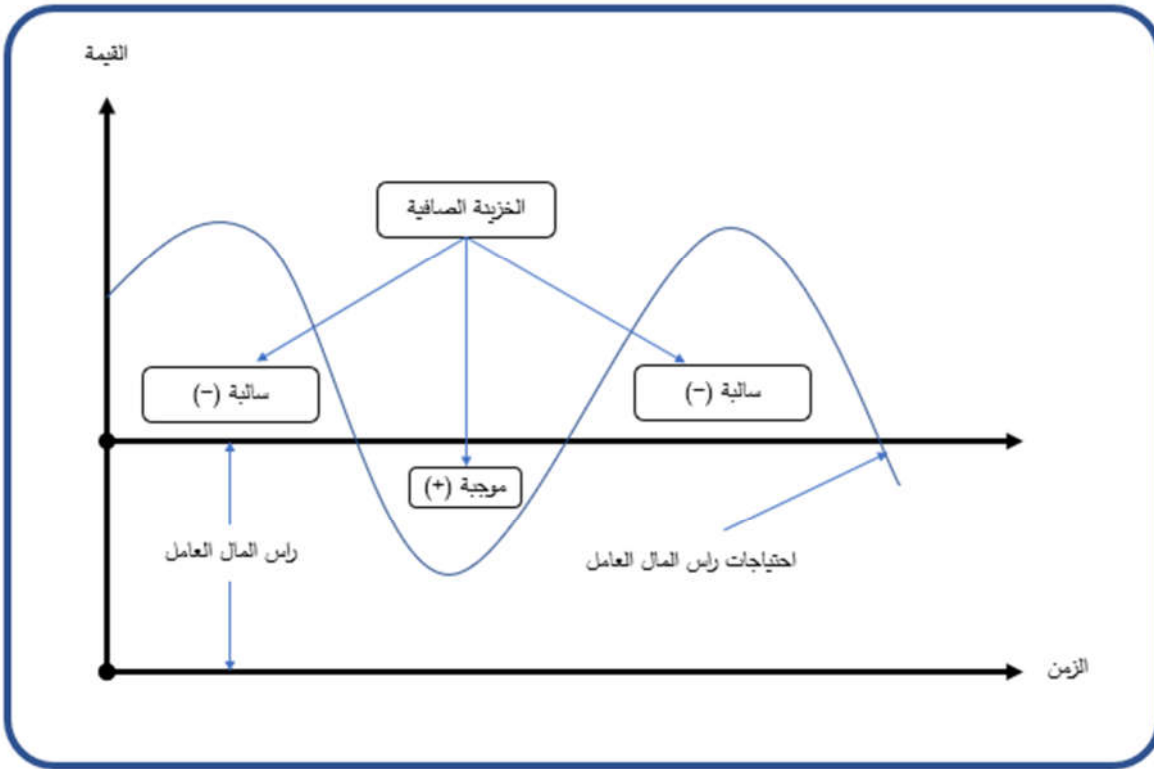
$0 < TN$ رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل.

$$TN > 0 \quad \longleftrightarrow \quad BFR < FR.$$

$0 > TN$ رأس المال العامل غير كاف لتمويل احتياجات رأس المال العامل.

$$TN < 0 \quad \longleftrightarrow \quad BFR > FR.$$

الشكل رقم (03): الحالات الممكنة للخزينة الصافية.



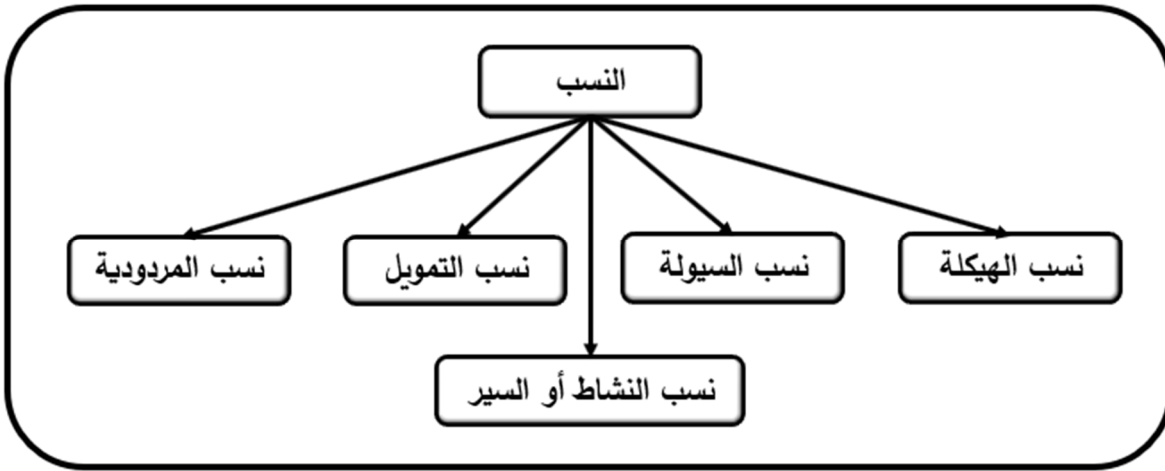
المصدر: لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

¹غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 138-139.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية.

تعتبر النسب المالية من أدوات المهمة والشائعة الاستعمال في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة في الوضع الساكن وفي هذا المجال يهتم البنك باستعمال تلك النسب التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة في الفترة القصيرة فتأخذ شكل نسب مئوية أو شكل كسري ويمكن التميز بين العديد من أنواع النسب.

الشكل رقم 04: فئات النسب المالية



المصدر: من إعداد الطالبة.

1/الهيكلة:

تصف الوضعية المالية للمؤسسة، في وقت معين، فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الاستخدامات والموارد، وحسابها يُعد تعبيرًا عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية وتتمثل في:¹

¹عبد القادر بجيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص362.

أولاً: سبب هيكله الاستخدامات (الأصول)

التعليق	العلاقة	النسبة
وتسمح هذه النسبة بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة من موجودات كما تمنح إمكانية للمؤسسة في عملية تغيير هيكلها حتى تصبح تتماشى مع الهيكله المثلى.	$\frac{\text{إجمالي القيم الثابتة} \times 100}{\text{مجموع القيم الثابتة}}$	سبب هيكله القيم الثابتة =
	$\frac{\text{إجمالي قيم الاستغلال} \times 100}{\text{مجموع القيم الثابتة}}$	سبب قيم الاستغلال =
	$\frac{\text{(القيم الجاهزة + ق.غ.ج)} \times 100}{\text{مجموع القيم الثابتة}}$	نسبة القيم الجاهزة والقيم غير الجاهزة =

المصدر: من إعداد الطالبة.

ثانياً: هيكله الموارد (الخصوم)

نسب هيكله الأموال الخاصة = (الأموال الخاصة $\times 100$) / مجموع الموارد

نسب هيكله ديون طويلة الأجل = (د.ط.أ $\times 100$) / مجموع القيم الثابتة

نسب هيكله ديون قصيرة الأجل = (د.ق.أ $\times 100$) / مجموع القيم الثابتة

2/ نسب السيولة:

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدي قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتشمل هذه النسب¹:

أولاً: سيولة الاستخدامات (الأصول)

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة سيولة الأصول = (الأصول المتداولة / مجموع الأصول) \times

¹محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص34.

➤ إذا كانت $0,5 < A$ يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة وتبين لنا سرعة

حركة الأصول المتداولة وتحقيقها للأرباح (مؤسسة تجارية).

➤ إذا كانت $0,5 > A$ يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية ويعني ذلك أن

الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حدوثها وبالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة

(مؤسسة صناعية)¹.

ثانياً: السيولة العامة

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بنا فيها بطيئة التحول إلى سيولة

وتحسب كما يلي²:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} \times 100$$

➤ إذا كانت $1 < B$ معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة وبالتالي يمكنها مواجهة الالتزامات المالية

قصيرة الأجل، يعني أنها قادرة علي دفع هذه الالتزامات.

➤ إذا كانت $1 > B$ المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من

الديون قصيرة الأجل.

ثالثاً: نسبة السيولة المختصرة

توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل إنطلاقاً من حقوقها دون اللجوء

إلى بيع مخزوناتنا.

وتحسب كما يلي:

$$0,3 > \frac{\text{القيم الجاهزة} + \text{القيم غ الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} \times 100 > 0,5$$

¹ عبد القادر بحيح، مرجع سبق ذكره، ص 364.

² مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 47.

تبين لنا مدى إمكانية تغطية الأصول المتداولة ما عدا قيم الاستغلال.

رابعاً: السيولة الآنية (الحالية)

تعبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكبر من نسبة السيولة المختصرة، ويمكن من خلالها مقارنة

مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون قصيرة الأجل. وتحسب كما يلي¹:

$$0,25 > \text{نسبة السيولة الحالية} = (\text{القيم الجاهزة} / \text{ديون قصيرة الأجل}) \times 100$$

3/ نسب التمويل:

تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة غلي أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها العام، ومن أهم هذه النسب:

أولاً: نسبة التمويل الدائم

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأموال الثابتة}} \times 100$$

➤ إذا كانت $k=1$ هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم، وحتى تعمل المؤسسة بارتياح لا بد أن

تكون هذه النسبة أكبر من $(1) > k$

أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وهي تُعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة

ثانياً: نسبة التمويل الخاص

وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100$$

¹عبد القادر بحيح، مرجع سبق ذكره، ص 365.

➤ $J=1$ هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم، أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال

الخاصة، أما الديون طويلة الأجل، إن وجدت فإنها تغطي الأصول المتداولة.

➤ $J < 1$ المؤسسة تمويل قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة و هي الحالة المثلى الجيدة

وتعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

ثالثاً: نسب المديونية

تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة، وبين العلاقة بين

رأس المال العامل الخاص والديون من جهة أخرى، ويمكن معرفة درجة الخطر المالي، ومدى قدرة

المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة المديونية} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

تعتبر عن مدى ضمان الديون للغير ويُستحسن أن تقل عن 0,5¹

رابعاً: نسبة الاستقلالية المالية

وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}) \times 100 < 1$$

¹ المرجع نفسه، ص 348-349.

4/ نسب المردودية:

وهي النسب التي تقيس مردودية المؤسسة بمقارنة نتائجها المحققة مع حجم ممتلكاتها وأصولها المستخدمة، وهناك عدد كبير من النسب تستخدم في مقارنة النتائج أو رقم الأعمال مع مختلف عناصر الأصول أو الخصوم وتُحسب عادة كنسب مئوية وعمومًا كلما كانت النسبة كبيرة كان المردود جيدًا، وكانت المؤسسة في حالة جيدة.

وتحسب كما يلي:

$$\text{المردودية الصافية للأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

$$\text{نسب مردودية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100$$

5/ نسب النشاط أو التسيير:

وتسمى أيضا نسب الاستغلال، حيث تهتم المؤسسة بسرعة دوران عناصر أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى عائد من ورائها، وأهم هذه النسب:

أولاً: مدة دوران المخزون:

وهي المدة التي يستغرقها المخزن لتتحول إلى سيولة وتحسب كالاتي:

- بالنسبة للمؤسسة التجارية

$$\text{مدة دوران المخزون} = \frac{\text{المخزون المتوسط للبضائع/تكلفة شراء البضائع المباعة (البضائع المستهلكة)}}{360} \times 360$$

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{360}{\text{مدة دوران المخزون}}$$

- بالنسبة للمؤسسة صناعية

$$\text{مدة دوران المخزون} = \frac{\text{المخزون المتوسط للمنتجات التامة /تكلفة إنتاج المنتجات التامة المباعة}}{360} \times 360$$

$$\text{معدل دوران المخزون} = 360 / \text{مدة دوران المخزون} \times 100$$

كلما كانت مدة الدوران صغيرة كلما كان معدل الدوران كبيرا، أي هناك سرعة في تحول المخزون إلى سيولة، وبالتالي احتمالات تعرض المؤسسة إلى صعوبات بالنسبة لاستحقاقات ديونها تصبح ضعيفة¹.

ثانيا: دوران الزبائن

$$\text{مدة التحصيل من الزبائن} = (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) / \text{رقم الأعمال} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{عدد التحصيل من الزبائن} = \text{رقم الأعمال السنوي} / (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض})$$

كلما كانت مدة التسديد للموردين أطول من مدة التحصيل من الزبائن كان أفضل بالنسبة للمؤسسة².

¹سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص56-88.
²مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص50-51.

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق نجد إن التحليل المالي يعتمد عليه في المؤسسات وذلك لتقييمها، ويعطيها صورة كامل وواضحة حول وضعيتها المالية، مما يساعدها علي اتخاذ القرارات السليمة، ولهذا فالتحليل المالي يعتبر تقنية من تقنيات الإدارة الحديثة ووسيلة التخطيط المالي وتقييم وضع المؤسسة، بحيث يقوم التحليل المالي بترجمة المعطيات المالية والوثائق المحاسبية للوصول إلى استنتاج يمكن من وضع تقييم مالي دقيق مستخدما في ذلك أساليب ومؤشرات المختلفة للتحليل المالي.

الفصل الثاني

اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية

تمهيد

تعتبر البنوك التجارية في الزمن الراهن من الركائز الأساسية لتحريك الجسر الاقتصادي لأية دولة ، ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه في عملية منح الائتمان بهدف تمويل المشاريع ، هذه العملية تعتبر أهم الوظائف التي يقوم بها البنك وتعتمد هذه العملية على الطرق التقليدية وأخري مبتكرة مسايرة للتطور التكنولوجي .

ونظرا للأهمية التي يحتلها الائتمان علي مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات ، أصبح من الضروري أن يولي المسؤولين في البنك عناية خاصة بالائتمان من خلال وضع سياسات ملائمة لعملية منحه تضمن سلامته .

سنتطرق في هذا الفصل الى مبحثين ففي المبحث الأول سنقوم بعرض عموميات حول الائتمان البنكي وتصنيفاته.

اما المبحث الثاني سنتناول قرارات منح الائتمان وكذا معرفة الإجراءات الائتمان ومعايير منحه.

المبحث الأول : عموميات حول الائتمان البنكي

للبنوك التجارية دور حيوي في الاقتصاد وذلك نظرا للأعمال التي يقوم بها والملخصة في التعامل بالائتمان والاتجار في الديون ولأن الائتمان يكتسي أهمية بالغة في الحياة اليومية للبنك فسوف نتطرق إلي ماهية الائتمان البنكي

المطلب الأول : ماهية الائتمان البنكي .

تعتبر خدمة الائتمان الذي تقدمه البنوك لعملائها من أهم الوظائف الاقتصادية ،نظرا للدور الذي تلعبه في التمويل مختلف النشاطات الاستثمارية والاقتصادية

الفرع الأول :تعريف الائتمان البنكي .

الائتمان في اللغة هو ترجمة الكلمة الإنجليزية " CREDIT "،وهي مشتقة من كلمة لاتينية " CREDO" وناشئة عن تركيب مصطلحين ،أحدهما " CRAD " وهو يعني في اللغة (سنسكريتية " الثقة " ،والثاني " DO " وهو يعني في اللغة اللاتينية " أضع "،وبذلك يصبح المعني العام للكلمة "أضع الثقة " ¹. أما بلغة الاقتصاد فالائتمان يعني تسليم المال لتثمينه في الإنتاج أو الاستهلاك وهو يقوم علي عنصرين أساسين هما الثقة والمدة ².

وبلغة القانون فله معني واسع إذا يعني تسليم مالا منقولاً أو غير منقول علي سبيل : الدين أو الوديعة أو الوكالة أو الإيجار أو الرهن .

كما يعد الائتمان وسيلة من وسائل التبادل بين البائع (المقرض)وبين المشتري (المقترض) تتمتع بقبول محدود ،وهو الوسيلة التي تسهل عملية انتقال القيم من البنك إلي المقترض وبعد مدة من الزمن ،الذي يمثل الأجل المتفق عليه ،فإن علي المقترض إعادة القيمة المستلمة علي شكل دفعات ³.

الفرع الثاني : أهمية الائتمان البنكي .

تعدد أهمية الائتمان البنكي وتختلف باختلاف الجهات المستفيدة منه والتي يمكن ذكرها كالاتي :

¹ سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره ، ص49.

² شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ط 4 ، دوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008 ، ص 90.

³ عدنان تابه النعيمي ،إدارة الائتمان منظور شمولي ، ط 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص 33.

1. أهمية الائتمان بالنسبة للبنوك التجارية :

يرتبط الائتمان بالاستثمار الذي من خلاله يستطيع البنك التجاري ضمان استمرارية النمو ، وضمان تحقيق الأرباح والأهداف التي يسعى إلي تحقيقها ، ويتم ذلك كون الائتمان البنكي هو شكل من أشكال الاستثمار في أصول البنك التجاري كما أنه النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من عوائد البنك ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يساهم بدوره في الاقتصاد البلد¹

1- أهمية الائتمان بالنسبة لطالب الائتمان:

يخفف الائتمان الكثير من الصعوبات التي تعترض المؤسسات خاصة الصغيرة والحديثة في الحصول علي الائتمان الكافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من الجهات الممولة الأخرى.

2- أهمية الائتمان بالنسبة للاقتصاد والمجتمع:

يعتبر الائتمان البنكي ضرورة جوهرية للتقدم الاقتصادي ، ويمثل جزءا هاما من عرض النقود ذلك أن الذين يملكون النقود ليسوا بالضرورة هم الذين يستطيعون استثمارها ، ومن شأن الائتمان نقل هذه الأموال من المدخرين (أصحاب الوفر) إلي المقترضين (أصحاب العجز) لاستثمارها ، قد يتم ذلك مباشرة بين المقرض والمقترض ، غير أن الجانب الأكبر يتم عن طريق مؤسسات الجهاز البنكي التي تقوم بالوساطة ، بإضافة إلي ذلك يعتبر الائتمان من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة وعليه كلما زادت عملية تنمية النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلي القروض والائتمان البنكي .

المطلب الثاني :عناصر الائتمان البنكي وأدواته .

أولا :عناصر الائتمان البنكي .

حني يكون هناك ائتمان بنكي لابد من توفر العناصر التالية :

1- علاقة إقتراضية:

وهذه العلاقة ما بين مانح الائتمان (أي البنك)، وما بين متلقي الائتمان (أي العميل)، وهذه العلاقة تكون مكتوبة وموثوقة حسب الأصول من أجل الحفاظ علي حقوق الطرفين والأمر المهم في هذه العلاقة هو توفر عنصر الثقة بينهما حيث أنه الحجر الأساس في علاقة المديونية وبدونه لا تنشأ هذه العلاقة.

¹ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي ، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002، ص 26 .

2- وجود دين:

إن علاقة المديونية ترتبط بالنقود، وينشأ عن عملية الائتمان دين للدائن في ذمة المدين، فالدائن يعطي مبلغا من النقود للمدين في الوقت الحاضر، مقابل التزام المدين بتسديده للدائن بعد أجل محدد بمبلغ يزيد عن الأول، وهنا لابد أن يكون مبلغ الدين محددا ومعروفا .

3- تواجد فاصل زمني:

هناك الفرق الزمني بين وقوع الدين والوفاء به، وهذا الأجل الزمني لا يتحقق بدون ائتمان .

4- الغاية:

لكل ائتمان غاية معينة يتم منح الائتمان من أجل تمويلها وتشرط في الغاية أن تكون مشروعة وغير ممنوعة .

5- الضمانات:

لكل ائتمان لابد من ضمانات يقدمها المدين للدائن وتختلف الضمانات حسب نوع الائتمان وقيمة الائتمان والمدين طالب الائتمان وعلاقته مع الدائن .

6- المخاطرة:

يتحمل الدائن قسطا من المخاطر منذ تسليم (موضوع الدين) سواء كان ائتمان مباشر، أو ائتمان غير مباشر ولغاية تاريخ السداد، ويتضمن عنصر المخاطرة احتمال عدم سداد جزء من الدين، أو الدين بكامله، لذلك يعمل الدائن علي الحصول علي الضمانات المناسبة للتقليل من المخاطرة وقد يحصل البنك علي زيادة سعر الفائدة علي الأسعار السائدة علي الائتمان الذي يكون مخاطرته أكبر بعد قياس درجة المخاطرة للعميل¹.

ثانيا : أدوات الائتمان المصرفي .

أدوات الائتمان عبارة عن وثائق توضح حقوق المقرض و التزامات المقرض من حيث الأقساط و الفوائد و مواعيد الاستحقاق، و من أبرز أدوات الائتمان الأوراق التجارية و الأوراق المالية، حيث تعتبر الأوراق

¹ فخاري فاروق ، محاولة تطبيق نموذج تحليل الانحدار اللوجستي للتحكم في تعثر الائتمان البنكي -دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2018-2019 ، ص 3-4

التجارية من أدوات الائتمان قصيرة الأجل، في حين أن الأوراق المالية هي من أدوات الائتمان طويل الأجل .

1- الأوراق التجارية : و هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل، و من أهم ما يميزها سرعة تداولها و

عدم تقييدها بالقيود المتعارف عليها في قواعد القانون المدني، كما أن العرف يدخل في توفير قدر من الضمان لها و إضفاء درجة من الثقة عليها و من أهمها نجد :

أ- **الكمبيالة** : هي صك أو ورقة تتضمن أمرًا صادرًا من الدائن (صاحب الكمبيالة) إلى المدين (المسحوب عليه) بأن تدفع لشخص ثالث (المستفيد) في تاريخ معين، أو قابل للتعيين أو بمجرد الاطلاع، مبلغًا معينًا .

ب- **السند الأدنى**: هو صك يتعهد فيه المدين (محرر السند) تدفع مبلغ معين في تاريخ معين بمجرد الاطلاع لإذن المستفيد، و قد يكون التعهد بالدفع لحامل السند و يعرف السند في هذه الحالة بأنه سند لحامله .

ت- **ج- الشيك** : هو ورقة تتضمن إما صادرًا من الساحب إلى المسحوب عليه بأنه يدفع لإذن شخص ثالث أو لحامله مبلغًا معينًا بمجرد الاطلاع .

2- الأوراق المالية : و هي أداة الائتمان لأجل متوسطة أو طويلة الأجل و أهمها الأسهم و السندات¹.

أ- **الأسهم**: يعتبر السهم حق ملكية فهو يمثل جزء من رأس مال المشروع أو الشركة المساهمة و بالتالي فإن لحاملي الأسهم حق الحصول على عائد سنوي يختلف حسب أرباح الشركة، كما أن لهم أيضًا الحق في اقتسام ممتلكاتها عند تصنيفها .

و يطلق على الأسهم الأصول المالية ذات العائد المتغير، أي قيمة السهم قد تزيد أو تنقص، فإذا ما حقق المشروع أرباحًا فإن العائد المالي على السهم يكون موجبًا أو العكس صحيح .

ب- **السندات**: و هي عبارة عن نوع من الأوراق المالية التي تصدرها الحكومات أو الهيئات، أو المشاريع و الشركات المساهمة بهدف الاقتراض لمقابلة احتياجاتها التمويلية، و تمثل

¹ لعروسي قرين زهرة ، دور إدارة الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدي البنوك التجارية دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص بنوك ومالية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2016-2017 ، ص 43.

السندات ديناً على الجهة التي أصدرتها، تلتزم فيها لتسدد كامل قيمتها لحاملها مع دفع الفوائد السنوية عليها بغض النظر عما حققته هذه الجهات من ربح أو خسارة¹

المطلب الثالث: تصنيفات الائتمان البنكي .

سنتطرق في هذا المطلب إلي معظم تصنيفات الائتمان البنكي المختلفة كما سنتطرق إلي أهم المراحل التي يمر بها .

تصنيفات الائتمان البنكي .

أولاً الائتمان البنكي حسب عنصر الزمن (الأجل) .

1/ الائتمان قصير الأجل :وهو ذلك الائتمان التي لا تتجاوز مدة استحقاقه عن سنة واحدة ،وهو يهدف إلي تمويل العمليات الجارية الصناعية والتجارية ،ويرتبط بدوره رأس المال المتكررة وبفترة استرداد قصيرة وتعد أدونات الخزنة التي تصدرها الدولة صورة شائعة للائتمان قصير الأجل .

2/ الائتمان متوسط الأجل : تمد أجلها إلي خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات ،مثل شراء الآلات جديدة للتوسع بوحدة جديدة ،أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج .

3/ الائتمان طويل الأجل : تزيد مدتها عن خمس سنوات ،وتمنع بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية ،واستصلاح الأراضي ،وبناء المصانع ،وشراء الآلات .²

ثانياً :تصنيف الائتمان البنكي حسب معيار الغرض من الائتمان .

وينقسم إلي :

1/ الائتمان الاستثماري :وهو تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترة طويلة ،وهي تهدف للحصول إما علي وسائل إنتاج ومعداته ،وإما علي عقارات مثل أراضي ،مباني الصناعية والتجارية والإدارية .

¹ المرجع نفسه ، ص35.

² فخاري فاروق ، مرجع سبق ذكره ، ص 5.

2/ الائتمان التجاري :تقوم البنوك التجارية بمنحها بغرض تمويل النشاط الجاري لفئات التجار وبغرض مساعدتهم في شراء السلع وبغرض الاتجار فيه ،ويندرج تحت هذا النوع القروض الممنوحة مقابل إيداع الأوراق التجارية لدى البنك .¹

2/ الائتمان الاستهلاكي : هو الائتمان الذي يمنح عادة إلي الأفراد لتمويل عمليات استهلاكية مثل شراء سيارة أو سلع المعمرة الأخرى ،فهو ائتمان شخصي في العادة يقدم في الأغلب للأفراد من موظفي الدولة والشركات الأخرى .

ثالثا : تصنيف الائتمان البنكي وفقا للشخص المقترض .
وينقسم إلي :

1/ائتمان بنكي خاص : هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات .²

2/ائتمان بنكي عام أو حكومي :

وهو ذلك النوع المستخدم من قبل الحكومة بكافة مستوياتها وتشكيلاتها ،حيث أن قيام الحكومة بالاقتراض ،بشكل أساسي ،يتم عن طريق بيع السندات أو الأوراق المالية الأخرى عندما تكون الإيرادات المتحققة من الضرائب غير كافية لتغطية احتياجاتها الحالية للإنفاق .³
رابعا: تصنيف الائتمان البنكي وفقا لضمأن .

1/الائتمان بدون ضمان :فقد يمنح البنك قرضا لأحد عملائه الجيدين بدون أي نوع من الضمانات ،وذلك اعتمادا علي سمعته المالية وعلي قوة مركزه المالي ،ولا ينبغي التوسع في منح القروض بدون ضمان ،إذ أنه يمنح في ظروف خاصة كمحاولة لكسب عميل جديد ،أو الاحتفاظ بعميل جيد ،إلا انه في أي حالة من الحالات لا يحبذ أن يكون الائتمان بدون ضمان بمبالغ كبيرة .

2/الائتمان بضمأن :الغالبية العظمي من القروض تكون مصحوبة بضمأنات ،ويطلق علي هذه الضمانات إيم ضمانات تكميلية ،لأنها تطلب استكمالاً لعناصر الثقة الموجودة أصلاً وليس بديلاً عنه ،فبغد التأكد من سمعة العميل المالية علي أنها جيدة ،وبعد دراسة مصادر دخل العميل ومركزه المالي ،والنأكد من قوته وسلامته ،يطلب البنوك من العميل ضماناً تكميلياً .⁴

¹ سمية احيق ،آليات منح الائتمان في البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص مالية وبنوك ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2012-2013 ،ص 5.

² حمزة محمود الزبيدي ،إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي ، ط1 ،ص95-96.

³ عدنان تايه النعيمي ،مرجع سبق ذكره ،ص22.

⁴ سمية احيق ،مرجع سبق ذكره ،ص6.

المبحث الثاني : اتخاذ قرار منح الائتمان

اكتسبت القرارات الائتمانية أهمية كبيرة لعلاقة التشابك والتداخل بين هذه القرارات ونتائجها وبين الاستراتيجيات التسويقية علي وجه الخصوص.

واتخاذ قرارات الائتمان ينبغي أن تتوفر لديها مجموعة من الخصائص والمقومات الهامة التي تمكنها من القيام بعملها بكفاءة وفعالية وأن تتوفر لديها خيارات متنوعة ومعارف متعددة وصفات خاصة تؤهلها للإطلاع بأعباء هذه المهمة الصعبة.

المطلب الأول: خصائص القرار الائتماني الأمثل ومراحله .

تتمحور خصائص القرار الائتماني في الآتي والتي إن توفرت يصعب حدوث التعثر بخلاف ما يرجع إلي الأسباب يصعب السيطرة عليها وتقع خارج دائرة المسؤولية العميل والبنك .

أولا : خصائص القرار الائتماني الأمثل.

1:خاصية السيولة من الائتمان:

وهي تعني إمكانية التصفية الذاتية للائتمان وسداده كاملا في التاريخ المتفق عليه وبالشروط المتفق عليها مثل :التسهيلات بضمان ، بضائع وتنازلات وأوراق تجارية ،لذا يتعين علي الفاحص الائتماني التحقق من ذلك بالإضافة إلي سلامة استخدام التسهيل في العرض الممنوح من أجله والتحقق من توافر مصدر واضح للسداد .

2: الربحية المتوقعة من الائتمان الممنوح .

إذ يجب الموازنة بين المخاطر المدروسة المصاحبة لقرار الائتماني والربحية المتوقعة منه في إطار السياسة الائتمانية العامة للبنك فيما يتعلق تنوع التسهيلات الممكن تقديمها وأسعار العائد واجبة التطبيق¹.

3 :الامان في الأموال المقترضة .

وتعني الثقة في أن الأموال المقترضة سوف يتم سداده في تاريخ الاستحقاق ويأتي ذلك من الحرص الشديد علي توافر عامل السيولة بإضافة إلي عدم السماح بمنح ائتمان لأغراض مظهرية

4:خاصية تنوع محفظة القروض والتسهيلات ..

والهدف من تنوع محفظة القروض والتسهيلات بالبنك هو توزيع المخاطر بتجنب مخاطر التركيز علي منظمة جغرافية معينة أو نشاط أو قطاع معين أو عميل بعينة أو التركيز علي نوع وحيد من الضمانات لأن أيه تقلبات غير متوقعة سوف تأثر سلبا علي المركز المالي للبنك .

¹ لعروسي قرين زهرة ،مرجع سبق ذكره ،ص83.

5:خاصية الضمان:

والذي يعتبر خط دفاع أخير لحالات الطوارئ غير المنظورة أو لمجابهة الحالات التي تحيط بها مخاطر ودرجة حالته من عدم التأكد ، أخذاً في الاعتبار أن خاصية الضمان تأتي في المرتبة الأخيرة في منظومة القرار الائتماني الأمثل¹.

ثانيا : مراحل صناعة القرار الائتماني .

إن صناعة قرار الائتمان أي اتخاذ القرار منح الائتمان يمر بثلاث مراحل هي كالآتي :

1 مرحلة ما قبل اتخاذ القرار الائتماني :

وتعرف بالمرحلة التمهيديّة لصناعة القرار الائتماني وفيها يتم

- النشاط الترويجي للخدمات التي يمكن للبنك تقديمها
- الاستعلامات
- التناول المبدئي لطالب الاقتراض
- التفاوض مع طالب القرض علي الشروط المقرضة لمنحه الائتمان

2 مرحلة اتخاذ القرار الائتماني :

وتعرف بمرحلة تخليق القرار الائتماني وفيها يتم

- تحديد المخاطر الائتمانية لطالب القرض .
- ضوابط مواجهة هذه المخاطر .
- قياس المخاطر الائتمانية ..
- تقييم الجدارة الائتمانية لطالب القرض .
- صناعة القرار الائتماني .
- اعتماد السلطة المختصة للقرار الائتماني.

3 مرحلة ما بعد اتخاذ القرار الائتماني :

وهي مرحلة ترجمة القرار (اختباره) علميا وفيها يتم

- السيطرة علي الضمانات .

¹ المرجع نفسه ،ص84

- استخدام التسهيلات الائتمانية .
- المتابعة المكتبية والميدانية لاستخدام التسهيلات في الغرض الممنوح له .
- سداد التسهيلات التي تم منحها ¹.

المطلب الثاني : إجراءات منح الائتمان .

تمر عملية منح القروض في البنك بمرحلة يمكن تلخيصها فيما يلي :

1. البحث عن الفرص وجذب العملاء .

يجب أن لا يكتفي البنك التجاري بانتظار عملائه الذين يتقدمون إليه ،أو الذين يدعوهم للتعامل معه عبر وسائل الدعاية ولإشهار ،بل لابد من البحث عن الفرص بالدراسات المكتبية والميدانية والتقرب من العملاء والتعرف علي مختلف احتياجاتهم التمويلية ويلعب التسويق المصرفي دورا هاما للترويج لذلك ،بهدف زيادة الحصة التسويقية للبنك ².

2. دراسة طلبات الائتمان .

يتقدم العميل بطلب للحصول علي الائتمان وفقا لنموذج معد من قبل. البنك يحدد فيه الغرض من الائتمان وفترته وجدول سداد ،وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل للوقوف علي الجوانب التي قد لا يغطيها طلب الائتمان ،أو حتي القيام بزيارة شخصية من قبل موظفي إدارة الائتمان إلي مقر العميل .

3. التحليل المركز المالي للعميل .

تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطالب الائتمان في تحديد الملاءة المالية للعميل ،وفيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول علي الائتمان أم لا .

4 . الاستفسار عن مقدم الطلب .

تستفسر إدارة الائتمان عن السمعة التجارية للعميل وشكل علاقته السابقة مع البنك أو البنوك الاخرى ،إذ تساعد نتائج الاستفسار عن اتخاذ القرار السليم بشأن منح الائتمان أو رفض الطلب .

5 . التفاوض مع العميل .

¹ المرجع نفسه ،ص85.

² سمية احيق ،مرجع سبق ذكره ،ص8.

بعد دراسة المعلومات عن طبيعة الائتمان ومقدم طلب الائتمان تقدم إدارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل علي الشروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصرف منه وطريقة سدادها والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة .

6. طلب ضمان تكميلي .

في هذا الاجراء يطلب البنك من العميل تقديم ضماناته ،والمستندات التي تثبت ملكية لهذه الضمانات التي يحتاجها البنك ،سعر الفائدة ،وغير ذلك من الشروط .¹

7. اتخاذ القرار .

تنتهي العملية بمرحلة التفاوض إما بقبول العميل أو رفضه ،وفي حالة القبول يتم إعداد مذكرة الاقتراح الموافقة علي طلب القرض والتي تتضمن البيانات الأساسية علي المؤسسة طالبة للاقتراض عن المديونية لدي الجهاز البنكي وموقفها الضريبي ونوع القرض ومدته .²

8. صرف قيمة القرض .

بعد توقيع عقد بين البنك والعميل مقدم طلب الائتمان البنك ،توضع قيمة الائتمان تحت تصرف العميل .

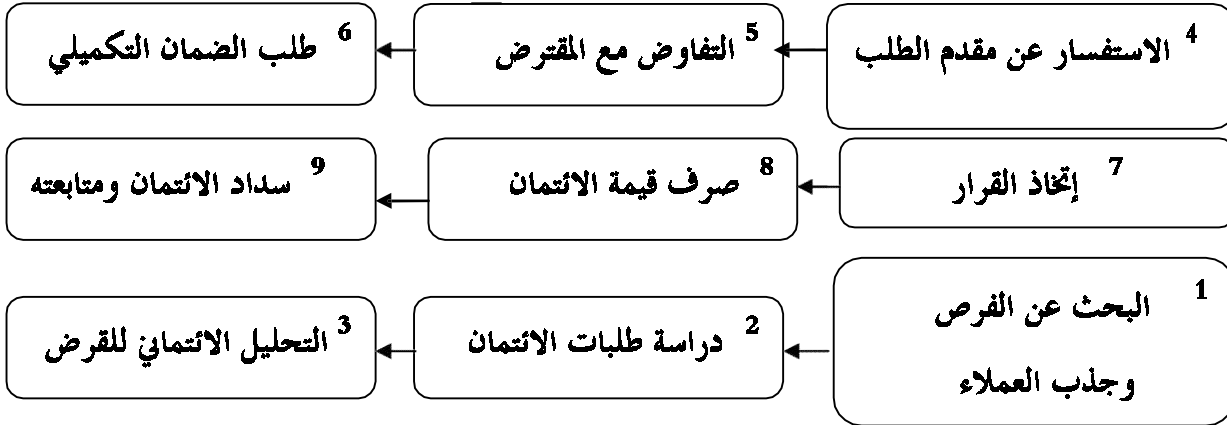
9. سداد الائتمان ومتابعته .

من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الائتمان هو تحصيل الائتمان وفقا لجدول السداد المتفق عليها في عقد الائتمان ،ولضمان متابعة عملية السداد فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض .³

¹ حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي ، ط 1 ، ص 205-206.

² سمية احيق ،مرجع سبق ذكره ،ص 8-9.

الشكل رقم 05 : مخطط يوضح لإجراءات منح الائتمان وتحصيله



المصدر: سمية أحبق، مرجع سبق ذكره، ص9.

المطلب الثالث : معايير منح الائتمان والعوامل المؤثرة في قرار منحه

أولاً : معايير منح الائتمان.

تتكون عملية اتخاذ قرار منح الائتمان من عدة عوامل يجب التركيز عليها ودراستها بشكل شامل ومتكامل، وهو ما يعرف بالتحليل الائتماني حيث وضع العديد من الباحثين نماذج كمية ونوعية لابد من الاستعانة بها للوصول للقرار الائتماني السليم وأهم هذه النماذج هي :

1. نموذج الائتمان المعروف بـ 5 Cs
2. نموذج الائتمان المعروف بـ 5Ps
3. نموذج الائتمان المعروف بـ PRISM
4. منهج تقييم الصحة المالية لطالب الائتمان LAAP

1- نموذج 5Cs

حسب هذا المعيار يقوم التحليل الائتماني علي خمسة ركائز أساسية وهي :

- الشخصية .

ويقصد بها سمعة العميل الائتماني أي مدى التزام العميل ورغبته في سداد الأموال المقترضة، والمعلومات التي يحصل عليها البنك سواء من المصادر الداخلية أو المصادر الخارجية سوف تساعده في معرفة هذا العميل .

- المقدرة علي السداد .

ويقصد بها القدرة القانونية للاقتراض وتوقيع العقود واتفاقيات التعامل مع البنك وعمل ادارة الائتمان أن تطلع علي العقود والنظم القانونية لشخصية المدين وذلك قبل الشروع بأي تحليل أو دراسة، كما يضيف بعض الباحثين لهذا المعيار إمكانيات العميل ،وكفاءته في إدارة أمواله ومن ثم مصادر الأموال التي سوف يستخدمها في تسديد القرض بالمقدار والتوقيت المحدد في جدول الاستحقاقات .¹

- رأس المال

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني وعنصرا أساسيا من عناصر تحليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق الملكية علي تغطية القرض الممنوح له ،فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد .

- الظروف المحيطة

يجب علي محلل الائتمان أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان علي النشاط أو المشروع المطلوب تمويله .²

2- نموذج 5Ps.

يغرز القرار الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال نموذج يعرف ب 5 ps ، ويعتمد علي توفير المعلومات التالية :

¹ موساوي أسية، جودة أنظمة الاستعلام المصرفي كمدخل لاتخاذ القرار الائتماني الجيد وإدارة مخاطره ، مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ،المجلد3، العدد28 ، جامعة الجزائر 2013، 3، ص109.

² سليمان حسين الحكيم، تحليل القوائم المالية -مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، دار ومؤسسة رسلان ،سوريا، 2017، ص430

- العميل

يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته ،وغيرها لذلك فإن الخطوة الأولى في عملية تقييم الوضع الائتماني للعميل واتخاذ القرار الائتماني هو مقابلة العميل .

- الغرض من الائتمان

حيث يجب معرفة الغرض من الائتمان بشكل تفصيلي ،وأن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه هذا التسهيل بشكل دقيق حني يمكن اتخاذ قرار بشأنه .

- قدرة العميل علي السداد

ويعني باختصار قدرة العميل علي تحقيق الدخل وبالتالي قدرته علي سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات .

- الحماية

إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفير الحماية للائتمان المقدم للعميل ،وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل ،سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسهيل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك .¹

- النظرة المستقبلية

إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف أبعاد حالة اللا تأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان ،أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعمل ،سواء كانت داخلية أو خارجية ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلي نسبة التضخم ومعدلات الفوائد وغيرها .²

¹ فخاري فاروق ،مرجع سبق ذكره ،ص29.

² حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي ، ط1 ،ص154-155.

3- نموذج PRISM

تعتبر من أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني وقراءة المستقبل، ويعكس هذا المنهج القوة لدي العميل ويساعد إدارة الائتمان عند التحليل الائتماني من تشكيل أداة قياس توازن المخاطر والقدرة علي السداد .

- المنظور

يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظرة تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحها الائتمان، ومضمونها القدرة والفاعلية من خلال تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعمل عند منحه الائتمان ودراسة إستراتيجيات التشغيل والتمويل عنده .

- القدرة علي السداد

وهي كل المعلومات التي من شأنها توضح التدفقات الداخلة للعميل لأنها المصدر الأساسي لتسديد ديونه المصرفية .

- الغرض من الائتمان

بمعني تحديد الغاية من القرض المطلوب من طرف العميل لأنها شكل الأساس لدراسة هذا الملف¹.

- الضمانات

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلي البنك ليكون ضمانا للإسترجاع الائتمان لمراجعة إحتتمالات عدم القدرة علي التسديد .

- الإدارة

تركز إدارة الائتمان علي تحليل الفعل الاداري للعميل، ومضمون الفعل الإداري سوف يشمل كل من العمليات .

4- منهج تقييم الصحة المالية لطالب الائتمان LAAP.

ويتضمن هذا المنهج العناصر الآتية :

¹ موساوي أسية، مرجع سبق ذكره، ص112-113.

- السيولة

سيولة الشركة تعود إلي قدرة الشركة علي تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل عند إستحقاقها

- النشاط

إن تحقيق مبيعات أكبر يتطلب تمويل أكبر إما كن خلال التمويل بالدين أو بحقوق الملكية .

- الربحية .

تقيم الأرباح المناسبة والتي تشكل أساس البناء أو الهيكل المالي للشركة .

- الإمكانيات .

إن إمكانيات الشركة تكمن في المستقبل وذلك بفحص فترة الإدارة ، والموارد البشرية والموارد المالية .¹

ثانيا : العوامل المؤثرة علي قرار منح الائتمان المصرفي

ثمة عوامل تؤثر علي قرار البنك الخاص بمنح الائتمان ومن أهم ذلك العوامل ما يلي:

❖ اعتبارات السيولة .

ومعناه أن علي البنك أن تكون قادرا باستمرار علي مقابلة التزماتها اتجاه العملاء وأصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكاملة لما يتتبع بالضرورة قيام البنك باستخدام قدر من موارده في أصول تتمتع بقدر كاف من السيولة .

❖ اعتبارات الربحية .

ترجع حقيقتها إلي أنها درجة سيولة الأصل تتناسب عكسيا مع ربحية هذا الأصل ومخاطر الاحتفاظ به .

¹ فخاري فاروق ،مرجع سبق ذكره ،ص30

❖ قرارات البنك المركزي

حيث يخضع البنك في منح الائتمان لما يصدره البنك المركزي من قرارات مثل تلك المتعلقة بالحدود التي يتعين ألا يتجاوزها التوسع الائتماني وكذا نسبي السيولة والاحتياط النقدي الواجب الاحتفاظ بهما .

❖ السياسة الائتمانية للبنك .

حيث يخضع البنك فيمت تمنحه من ائتمان للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في مبادئ منظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية والتي تمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وأجالها الزمنية وبشروطها الرئيسية .¹

¹ بن بتيش سمير، دهمي عزوز، مساهمة التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص82.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بجوانب إجراءات منح الائتمان فقمنا بالتطرق إلي مفهوم الائتمان البنكي الذي يعد الثقة التي يوليها البنك للعميل حين يضع تحت تصرفه مبلغ من المال ،وبما إن الاهتمام الأساسي للمصرف هو تعظيم العوائد عن طريق رسم سياسة سليمة لمنح الائتمان ، لمل له أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي ،وأیضا تطرقنا إلى تصنيفات الائتمان والأسس التي يقوم عليها هذا الأخير في البنوك التجارية .

كما تطرقنا أيضا إلى أهم خطوات وإجراءات منح الائتمان الذي عادة ما توضع هذه الإجراءات في إطار مكتوب لدي البنك لكي تضع هذه الخطوات وتكون موحدة لدي موظفي الائتمان وذلك لمنع حدوث أي خلل عند اتخاذ القرار الائتماني ،وتم التوصل إلى إن البنوك التجارية إن تتبع الخطوات اللازمة بطريقة سليمة ودقيقة من اجل ضمان سلامة الائتمان الممنوح وبالتالي تحقيق أسس منح الائتمان المصرفي .

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة -

تمهيد:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك وذلك لدوره في التنمية الاقتصادية، من خلال العمليات التي يقوم بها كتقديم قروض وترقية الاستثمارات، كذلك تنفيذ مخططات التنمية الريفية ذلك لأن دور البنك الأساسي هو ترقية القطاع الفلاحي.

ومن خلال التريص الذي قمنا به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة - كان الهدف وراءه مقارنة الجانب النظري المتحصل عليه مع الواقع العملي به، وهو ما سنراه من خلال المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- المبحث الثاني: السياسة الإقراضية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- المبحث الثالث: دراسة حالة قرض استثماري لدي بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول: ميدان الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .

سنتطرق في هذا المبحث إلي تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر من أهم البنوك التجارية في الجهاز المصرفي ،وذكر أهم الأهداف والوثائق الي يقوم بها كما سنقوم بتعريف الوكالة مكان التبرص وكالة المسيلة -904- وهيكلها التنظيمي .

المطلب الأول : تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

عرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية تغيرات كثيرة في مهامه وهيكله ،وذلك جراء الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي وللتعرف أكثر علي هذا البنك سنتناول ما يلي :

اولا : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي إلي القطاع العمومي ،أسست بموجب المرسوم رقم 106-82 بتاريخ:13مارس 1982 برأس مال إبتدائي 220 مليون دج ،وزع حسب تقسيم معين علي الوكالات التابعة ،وأكلت له مهمة تطوير القطاع أفلحي والأنشطة الريفية المتعلقة به وكذلك الحرف التقليدية في الأرياف ،وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة في الريف المتعلقة بها وتطور هذا البنك علي عدة مراحل إلي غاية 2002حيث تم تعميم البنك مع الخدمات المشخصة علي جميع الوكالات الأساسية علي مستوى الوطن .

ثانيا : تعريف عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية :

مؤسسة مالية وطنية ،أسست بمهمة القطاع أفلحي وترقية القطاع الريفي وتوسع تطور نشاطه أصبح يقوم بجميع العمليات المصرفية العادية من حسابات جارية وتوفير واقتراض ضمانات وخدمات متفرقة غير أنه يقوم بالدرجة الأولى بالعمليات الفلاحية نظرا للخبرة المكتسبة رأسمالها الحالي 440 مليون.

في بداية الأمر تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني وأصبح يحتضن في يومنا هذا 2861 وكالة و 31 مدير جهوية يشتغل بنك البدر حوالي 7000 عامل مابين إطار وموظف ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلية البشرية صنف من قبل قاموس البنوك (طبعة 2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية ويحتل كذلك المركز 668 في ترتيب العالمي مابين 4100 بنك مصنف.

ثالثا : تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتطوره بثلاث مراحل رئيسية

1 مرحلة 1982-1990

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك علي حسي موقعه في السوق المصرفية والعمل علي ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي ،حيث اكتسبت تجربة كبيرة في تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية يرجع هذا التخصص في مجال التمويل الذي فرضته آلية الاقتصاد المخططة الذي اقتضي تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة .

2 مرحلة 1991-1999

بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل في إطار الاقتصاد الموجه توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية يشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة مع بقاءه الشريك ذي الأفضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل الشريك ذي الأفضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم واستخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك كنا شهدت هذه المرحلة العديد من الإجراءات كانت تصب كلها في تطوير النشاط البنك فقد شهدت هذه المرحلة ما يلي :

1991: تم الانخراط في نظام سويفت Swift لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية

1992: تموضع نظام Sybu يساعد علي سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى télétraitement إلي جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي لكل عمليات التجارة خاصة في مجال فتح الاعتماد المستندي والتي أصبحت معالجة لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة كما تم إدخال نظام محاسبي جديد علي مستوى كل الوكالات .

1993: الانتماء من إدخال الإعلام الآلي في كل العمليات المصرفية على مستوى شبكات البنك .

1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر .

1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي .

1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك CIB: La Carte Interbancaire

3 مرحلة 2000 - 2007:

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و غيره من البنوك العمومية بتدعيم و تمويل استثمارات منتجة و دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي و التوجه نحو تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المساهمة في التمويل لقطاع التجارة الخارجية وفق توجهات اقتصاد السوق إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن و ذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات و قد شهدت هذه المرحلة التطورات التالية :

المتوسطة و المساهمة في التمويل لقطاع التجارة الخارجية وفق توجهات اقتصاد السوق إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن و ذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات و قد شهدت هذه المرحلة التطورات التالية:

2000: القيام بتشخيص عامل نشاط البنك لإبراز نقاط القوة و الضعف في سياسته مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي كما قام البنك بتعميم نظام يربط بين مختلف الوكالات مع تدعيمه بأنظمة جديدة تعمل على إدارة العمليات المصرفية بسرعة قياسية.

2001: سعيًا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية و مالية لجميع حقوق الشكوك في تحصيلها بغية تحديده مركزه المالي و مواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة و غيرها و العمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية اتجاه العملاء إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم بنك الجلوس و الخدمات الشخصية لبعض الوكالات الرائدة.

2002: تعميم تطبيق مفهوم بنك الجلوس و الخدمات الشخصية على مستوى جميع وكالات البنك.

2004: لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل علي سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيكات عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة تصل الى 15 يوم أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر إنتاج غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر ،كما عمل مسئولين بنك البدر عام 2004 على تعميم استخدام الشبايك الآلية للاوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع.

2005 : في إطار سعيه لتطبيق التكنولوجيا الحديثة قام بنك بدر بتطبيق مفهوم البنك الالكتروني للسماح لزبائنه بالإطلاع علي رصيد حسابهم إلي جانب ذلك فقد تم ابتكار قرض جديد قصير الأجل والذي يكون مضمونا بسلع عقارية أو أوراق مالية .

2006 : إصدار بطاقات عممت علي وكالات البنك في نهاية جوان 2006.

بعد السماح للبنوك بفتح شبابيك خاصة بصياغة التأمين في ماي 2007، فقد قام بنك بدر بفتح شبابيك خاصة بهذه الخدمة وتعميمها علي مستوي وكالاته.

المطلب الثاني : أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

اولا : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية علي بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل التغيرات الزاهنة من جهة أخرى ،وبذلك أصبح لزاما علي القائمين علي البنك بوضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات تفرضها البيئة المصرفية

وأمام كل هذه الأوضاع وجب علي المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل علي ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من اجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجا بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلي القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلي مستوي عال من الجودة للوصول إلي إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار ،وينشط بواقع 30 بالمئة من التجارة الخارجية بالجزائر، وبهذا أصبح يحضي بثقة المتعاملين الاقتصاديين الأفراد والزبائن علي حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن الأهداف المسطرة من طرف البنك ما يلي

✓ توسيع وتنويع مجالات البنك كمؤسسة مصرفية شاملة .

✓ تحسين نوعية وجودة الخدمات.

✓ تحسين العلاقات مع الزبائن .

✓ الحصول على اكبر حصة من السوق.

✓ تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحويلات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون علي البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعي البنك إلي التقرب أكثر من زبائنه وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول علي اكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعي لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

✓ رفع حجم الموارد بأقل التكاليف .

✓ توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات .

✓ تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة

ثانيا : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في مجال المصرفي، فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف

بالقيام بالمهام التالية

✓ معالجة جميع البيانات الخاصة بالقروض، المصرف والصندوق.

✓ فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع .

✓ المشاركة في جميع الادخارات.

✓ المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.

✓ تامين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحة وما يتعلق بها.

✓ تطوير المواد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطور المنتجات والخدمات القائمة.

✓ تنمية الموارد واستخدامات البنك عن طريق عمليتي الادخار والاستثمار.

✓ تطوير شبكته ومعاملاته النقدية.

✓ تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة،التجار والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

✓ الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار سياسة القروض ذات المرودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر.

- إعادة تنظيم إدارة القروض.

- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولتعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة،يوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين،تلخصت أهم محاوره هي

✓ إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك .

✓ عصرنه البنك

✓ احترافية العاملين

✓ تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى

✓ تطهير وتحسين الوضعية المالية .

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .

يضم الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة المصالح التالية

1- مدير وكالة المسيلة.

2- معاون المدير.

3- الأمانة العامة.

4- مراقب الجهة الأمامية يقوم بالإشراف علي

✓ المكلفين بالاستقبال .

✓ المكلفين بالزبائن الأشخاص.

✓ المكلفين بالزبائن المؤسسات .

5- مراقب الجهة الخلفية .

6- مصلحة المكلفين بالقروض: تختص هذه المصلحة بكل العمليات المتعلقة بمنح القروض يشتي

أنواعها، كما تتولي دراسة ملفات طلبات القروض وتقديمها حسب المبالغ إلى لجان القروض، تتكون
ها ته المصلحة من ثلاثة فروع هي:

- فرع القروض التجارية : وهو مكلف بمنح القروض للتجار .

- فرع الإحصائيات :وهو يتولي القيام بالإحصائيات السنوية أو الشهرية المتعلقة بالقروض
الممنوحة .

- مصلحة المكلفين بالصندوق : يتولي هذه العملية القيام بالمهام التالية:

1. فتح الحسابات للعملاء

2. قبول الودائع .

3. إجراء عمليات السحب علي الحسابات.

4. إجراء عمليات الدفع علي الحسابات.

- مصلحة المكلفين بالمحفظة والتمويل : وتتم عملية الدفع و السحب بشبابيك خاصة ،اما عن
هذه المصلحة فتظم فرعين هما:

1_ فرع المحفظة: ويتولي القيام بالمهام التالية:

- خصم الاوراق التجارية للعملاء بحيث يقوم البنك من خلال تقديم الأوراق إلى البنك المركزي لخصمها، ويتقاضى البنك عمولة تتمثل في الفرق بين سعر الخصر وسعر إعادة الخصم.
- عملية المقاصة: وتتم هذه العملية في غرفة المقاصة بالبنك المركزي ، أين تتم عملية إتقاص بين شبكات مختلف البنوك .

2_ فرع التحويلات : يعمل هذا الفرع علي التحويلات المختلفة من الحسابات لأخر

لصالح عملاء البنك .

- مصلحة المكلفين بالأموال الالكترونية .

- مصلحة المكلفين بالتجارة الخارجية : تختص هذه المصلحة بالعمليات التالية

القيام بتمويل عمليات التجارة الخارجية عن طريق الدفع عن المصدر او المستورد من خلال فتح

الإتمادات المستندية أو الخطابات الاعتماد.

▪ القيام بعمليات التوطين المصرفي .

▪ التحويلات المختلفة للأموال من والى الخارج .

▪ إجراء الإحصائيات المختلفة المتعلقة العمليات الأجنبية إضافة إلى المراجعة وتصفية الحسابات.

- مصلحة المراقبة والأمور الإدارية : تهتم هذه المصلحة بالشؤون التالية

الموارد البشرية وكلما يتعلق الأمر بأجورهم وعطلهم والمكافآت الخاصة بهم وكذا الدورات التكوينية

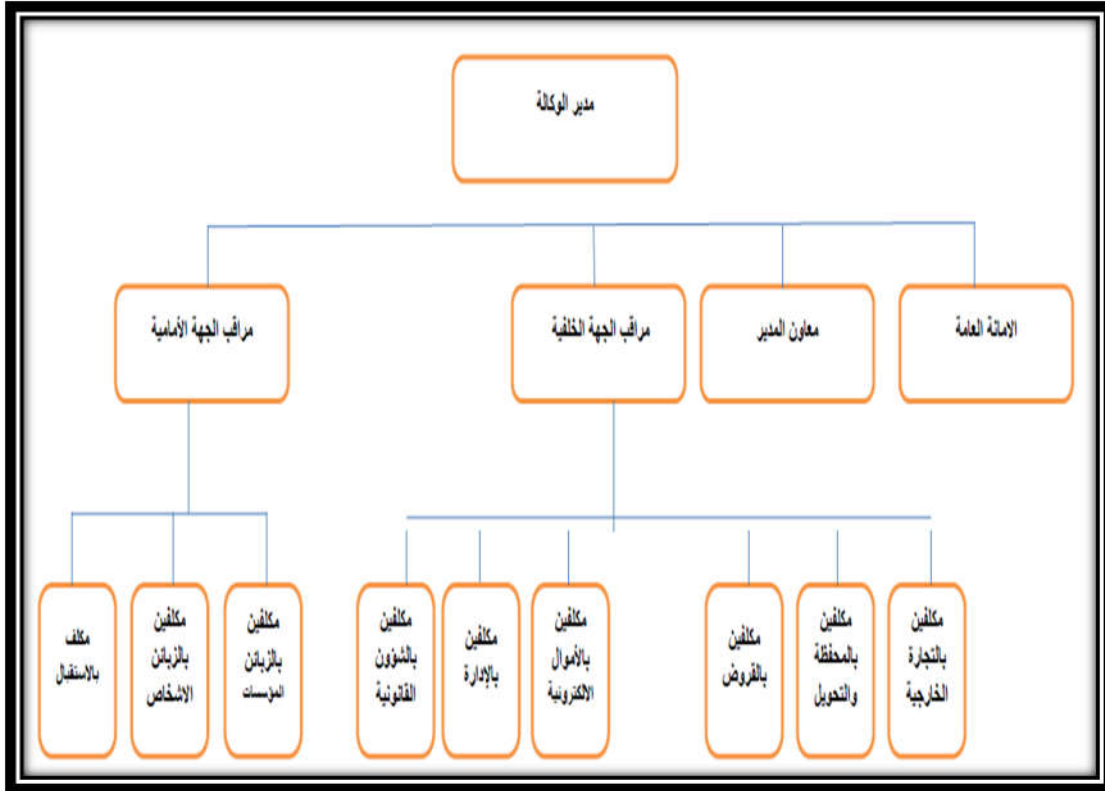
المنظمة لاجلهم .

الأمن والأرشيف والمراقبة الداخلية .

- مصلحة المكلفين بالشؤون القانونية والنزاعات : وتقوم ب الإعلانات ،الاحتياجات والدعاوى

وغيرها من المهام

الشكل رقم 06: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة-

المبحث الثاني : السياسة الإقراضية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية . .

من الواضح ن يتم منح القرض أيا كان نوعه وفق سياسات واليات واضحة وصریحة تمثل مجموع الأطر القانونية والمالية التي تعني بتحديد الشروط والخطوات التي تم وفقها إجراء منح القروض.

المطلب الأول : الإجراءات اللازمة لمنح القروض .

حني يتم منح القروض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يجب توفر عدد من الشروط وكذا الوثائق المهمة التي تكون الملف الائتماني المقدم .

أولا : الشروط الأساسية لمنح القرض .

هناك عدة شروط يجب مراعاتها عند الأقدام علي منح القروض،وهي تتعلق أساسا بشخص المقترض،وكذا نوع النشاط الذي طلب من اجله القرض ،ومن بين هذه الشروط نجد

1/ أهلية الزبون : يشترط في الزبون ان يكون ممتعا بالأهلية القانونية سواء ببلوغ العميل سن 19سنة فما فوق بالنسبة للشخص الطبيعي او بالاطلاع علي العقد التأسيسي بالنسبة للشخص الاعتباري ،وهذا مما يساعد علي ضمان حقوق البنك أمام القضاء إن استلم الأمر ذلك .

2 / سمعة العميل : إن السمعة الحسنة للعميل تعد محفزا علي جعله موضوع الثقة ، كان يكون العميل بدون سوابق عدلية او ان تكون معاملاته مع البنك أو مع غيره من المتعاملين تشهد علي ذلك .

3 / القدرة المالية : إذ يجب ان يكون العميل ذا مقدرة مالية تمكنه من المشاركة في تمويل مشروعه بنسبة معينة ،حيث إن المساهمة البنك محددة بنسبة 70بالمئة لأي مشروع .

4 / خدمة الاقتصاد : يجب إن يكون للمشروع ممول آثار ايجابية علي الاقتصاد الوطني لزيادة العرض ،تحسين النوعية ، توسيع رقعة السوق ، زيادة المنافسة خفض الأسعار وتقريب السلع والخدمات إلى المستهلك.

5 / خدمة المجتمع : وذلك ان يكون المشروع متماشيا مع العادات والتقاليد المجتمع المحيط به ،إضافة إلى التأكد من عدم إضراره بالبيئة وكذا الأشخاص المجاورين له، كما يشترط في المشروع إن يخلف بإنشائه فرص عمل جديدة للمجتمع المحيط به حتى يكون مصدر تنشيط للدورة الاقتصادية .

6 / الدراسة المالية : تعتبر الدراسة المالية للمشروع من بين أهم الشروط الواجب توفرها ، لان قبول طلب القرض أو رفضه يتوقف عليها وذلك من خلال دراسة مختلف النسب والقوائم المالية المرفقة بالطلب وكذا مختلف الوثائق .

ثانيا : الوثائق الضرورية لمنح القروض .

مهما كان نوع القرض فان البنك يشترط علي العميل تكون ائتماني خاص بذلك وعموما فان الملف المطلوب عامة يتكون من الوثائق التالية

- ✓ _ طلب خطي يشرح موضوع القرض .
- ✓ _ السجل التجاري أو نسخة مصادق عليها .
- ✓ _ شهادة الإعفاء من الضرائب .
- ✓ _ عقد الملكية او الإيجار .
- ✓ _ الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع .
- ✓ _ شهادة إثبات الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات .
- ✓ _ مجموع الميزانيات وجدول حساب النتائج للسنوات الثلاثة الأخيرة بالنسبة للمشاريع المراد تكوينها .
- ✓ _ وثائق تثبت أسعار معدات الإنتاج ،وهي عادة تتخلص في الفواتير ،وكذا دراسة الوثائق المتعلقة بنوع وقيمة الضمان المقدمة .

المطلب الثاني : مراحل منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

إن عملية القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب إجراءات واليات متعددة وطويلة الأمد ،حيث تكون هناك متابعة دقيقة للملف من حيث جميع النواحي القانونية ، الاقتصادية ،التقنية وحتى الاجتماعية.

أولا مرحلة الاستقبال

حيث تمر هذه المرحلة بمجموع من الخطوات

1_ استلام الملف حيث يتكون الملف مما يلي

إذا كان المقترض شخصا طبيعيا كانت أهم الوثائق المطلوبة هيا

- ✓ _ طلب خطي .
- ✓ _ نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية.
- ✓ _ وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية .
- ✓ _ شهادة عمل أو شهادات أخرى.
- ✓ _ دراسة تقنية واقتصادية للمشروع .

إما إذا كان الشخص معنويا (مؤسسة) فاهم الوثائق المطلوبة هي

- ✓ _ نسخة من السجل التجاري المطابق عليها
- ✓ _ عقد الملكية أو الإيجار لمحل المشروع
- ✓ _ رقم التسجيل في إدارة الضرائب .

مع ضرورة وجود ثلاث نسخ للملف حيث

- ✓ _ نسخة للمكلفين بالقروض.
- ✓ _ نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال .
- ✓ _ نسخة للإدارة العامة .

2- التحقق من جميع الأوراق والمعلومات الأزمة لملف القرض .

3 - تسليم ورقة لطالب القرض تبليغه بوصول الملف كاملا .

ثانيا مرحلة الدراسة

بهدف دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفقا لما يلي

1. قائمة مكونة من الفقرات لتقديم المؤسسة ، الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة للقرض (اقتصادية ومالية).
 2. دراسة تحليلية عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية جدول حساب النتائج).
 3. تحديد نوع القرض علي أساس طلب الزبون وملفه .
 4. تحديد قيمة القرض إذا كان المبلغ .
- اقل ويساوي 2.500.000دج الدراسة تتم علي مستوي المكلفين بالقروض .
 - 2.500.000دج>المبلغ >50.000.000دج الدراسة تتم علي المستوي المجمع الجهوري للاستغلال.
 - اكبر تماما من 50.000.000دج الدراسة تتم علي مستوي الإدارة العامة .

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي كحقوق دراسة ملف حيث إذا كان

✓ قرض متوسط أو طويل الأجل يدفع 10.000دج .

✓ قصير الأجل يدفع 200دج

ثالثا : مرحلة اتخاذ القرار

1. في حالة رفض القرار يعاد الملف لصاحبه .
2. في حالة الموافقة علي طلب القرض ،يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل وهي

1 / الضمانات

- رهن حضر قبل الاستفادة من القرض مثلا رهن عقاري .
- رهن غير حاضر بعد الاستفادة من القرض مثلا رهن حيازي للعتاد .

2 / الفاتورة .

3 / العتاد .

4 / نسبة تمويل البنك النسبة المالية التي يدخل بها البنك في المشروع ، تحدد على أساس المخاطر ، بحيث المشاريع التي لها مخاطر كبيرة تدخل بنسبة قليلة ، وتتراوح نسبة تمويل البنك عموما ما بين 50 إلى 70 بالمائة .

المطلب الثالث : القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

قرض الرفيق هو احد القروض المخصصة لفائدة الفلاحين علي ان يسدد المستفيد من قرض الرفيق مستحقته في الأجل سنة واحدة وان تدفع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة علي هذا القرض، وكذا الحصول علي قرض أخر بنفس الصيغة في السنة الموالية .

أولاً : ملف القرض الرفيق .

يتكون قرض الرفيق من الملف التالي

1. طاب خطي (مع تعيين مبلغ القرض)
2. شهادة عدم التدين
3. عقد ملكية الأرض أو عقد الكراء أو عقد عرفي في السجل
4. بطاقة هوية المستثمر
5. بطاقة فلاح + شهادة الاستغلال .
6. دراسة التقنية الاقتصادية .
7. شهادة وضعية اتجاه الضرائب .
8. عقد تامين شامل لكل الإخطار وعقد الفواتير الشكلية.
9. شهادة صحية بالنسبة للمواشي
10. وكالة كفالة في حالة وجود ملك علي العروش (ملك غير مقسم).
11. عقد ضمان الرهن للأموال المنقولة أو الثابتة أو العروض التجارية .
12. وللاستفادة من هذا القرض يجب أن يستوفي الفلاح 3شروط وهي :
13. التسديد في اجل لا يتجاوز سنة
14. إن يتمتع صاحب القرض من حق تكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بدفع الفوائد بدلا عنه.
15. الحصول على قرض ثاني في نفس السنة الموالية بنفس الشروط

وفي حالة عجز الفلاح عن تسديد القرض في نهاية المهلة المحددة نتيجة لظروف قاهرة مثل الجفاف او الفيضانات تمدد هذه المهلة بستة أشهر إضافية ، ويفقد صاحب القرض الحق في التغطية التي توفرها الوزارة بخصوص الفوائد المترتبة عن القرض ولا يستفيد المتأخرون من قروض جديدة

ثانيا : ملف قرض التحدي

قرض التحدي كما قلنا فهو قرض استثماري ، يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في أيطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات علي الأراضي الفلاحية غير المستقلة التابعة للأمالك الخاصة او الأمالك للدولة والتي تقل مساحتها عن 10هكتار ، وهو قرض مدعم مدته لا تتجاوز 7سنوات قيمته 1.000.000.000دج لكل هكتار

أولا : ملف قرض التحدي

ا: بالنسبة لشخص طبيعي :

- ✓ طلب خطي.
- ✓ شهادة ميلاد
- ✓ فواتير توضح التكلفة الإجمالية للمشروع
- ✓ مستخلص الوضعية الجبائية
- ✓ رخصة بناء
- عقد ملكية أو امتياز
- ✓ دراسة تقنية اقتصادية (منجزة من طرف مكتب متخصص معتمد)
- ✓ ترخيص مصالح الري والمتعلق بالبئر
- ✓ اعتماد صحي
- ✓ ترخيص مصالح البيئة في حالة تربية الحيوانات
- ✓ شهادة اعتماد المشروع

ب: بالنسبة لشخص معنوي :

بالإضافة إلي الوثائق المطلوبة لشخص طبيعي يجب تقديم :

- ✓ الميزانية الجبائية لأخر 3سنوات مصادق عليها من طرف محافظ الحسابات
- ✓ نسخة من القانون الأساسي
- ✓ محضر اعتماد ممثل

المبحث الثالث : دراسة حالة قرض استثماري لدي بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

أثناء دراستنا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة آخذنا ملف طلب القرض استثماري وحاولنا دراسة وإظهار مختلف الخطوات إلى قام بها البنك لمنح القرض

المطلب الأول : تقديم ملف القرض الاستثماري المقدم للبنك

قام المستثمر فلاحي السيد X بطلب قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- النشاط : المجال الفلاحي :
- الشكل القانوني : مستثمر فلاحي
- نوع القرض المطلوب : قرض قصير الأجل الفلاحي (قرض الرفيق)

• قيمة القرض : 3.7.908.000 دج

• مدة استرجاعه : سنة

• دورة التسديد ثلاثية

• تاريخ الاستحقاق 2015/05/31

• الغرض من القرض : لغرض شراء دواجن وتغذيتهم

• مانح القرض : بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

• بعض الوثائق المقدمة من طرف العميل

• جدول حساب النتائج المتوقعة ل 3 سنوات اللاحقة

المطلب الثاني :الدراسة المالية لمستثمر طالب القرض

جدول رقم 01 :الحسابات النتائج المتوقعة لثلاث سنوات القادمة

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	
101184000	101184000	101184000	إنتاج المباع
101184000	101184000	101184000	رقم الأعمال
8226541	8226541	8226541	61_المواد والسلع المستهلكة
936279.37	888890.34	888890.34	62_الخدمات
831514131.94	831514131.94	831514131.94	المجموع الجزئي (61-62)
17982479.03	18029868.06	18029868.06	القيمة المضافة
1175040	1175040	1175040	63_تكاليف المستخدمين
607140	607140	607140	64_الضرائب والرسوم
2454800	2584000	2720000	66_تكاليف العمال
6273458.71	6273458.71	6273458.71	68_مخصصات الإهلاك
10510402.71	10639602	10775602.71	مجموع التكاليف الاستغلال
7472076.32	7390265.36	7254265.36	إجمالي إيرادات الاستغلال
739026.54	725426.54	725426.54	ضرائب على الدخل
6724868.69	6651238.82	6528838.82	النتيجة الصافية للاستغلال
6273458.71	6273458.71	6273458.71	مخصصات الامتلاك
12998327.40	12924697.53	12802297.53	التدفقات النقدية
5867000	00	00	تسديد الديون
7131327.40	12924697.53	12802297.53	التدفقات النقدية الصافية

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية

جدول رقم 02 : الميزانية الافتتاحية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	رأس المال	-	الاستثمارات
35170051.11	المساهمات الشخصية	30644140.74	مصاريف إعدادية
-		32105636.37	تهيئات وتركيبات
-	الديون	33152000	آلات وتجهيزات النشاط
35202000	ديون طويلة الأجل	2050000	معدات الكهرباء
37908000	ديون قصيرة الأجل	37907000	المتاحات
1082800.51	الخصوم	108280051.11	مجموع الأصول

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الجدول رقم 03 : يبين لنا الميزانية التقديرية 3سنوات القادمة جانب الأصول

السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	
-	-	-	لاستثمارات
1225765.90	1838648.85	2451531.80	مصاريف إعدادية
25684509.10	27824884.85	29965260.61	تهيئات وتركيبات
23206400	26521600	29836800	آلات وتجهيزات النشاط
1435000	164000	1845000	معدات الكهرباء
32858322.45	25726995.05	12802297.53	المتاحات
84409997.45	83552128.76	76900889.93	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الجدول رقم 04 : يبين لنا الميزانية التقديرية لثلاث سنوات القادمة جانب الخصوم

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الخاصة	35170051.11	35170051.11	35710051.11
النتيجة المؤجلة	-	6528838.82	13180077.64
الديون طويلة الأجل	35202000	35202000	29335000
الديون قصيرة الأجل	-	-	-
نتيجة الدورة	6528838.82	6651238.82	6724868.96
مجموع الخصوم	76900889.93	8355218.76	84409997.45

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

جدول رقم 05 : الميزانية التقديرية جانب الخصوم

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الاستثمارات	--	-	-
مصاريف إعدادية	2451531.80	1838648.85	1225765.90
هياكل وتركيبات	29965260.61	27824884.85	25684509.10
آلات وتجهيزات النشاط	29836800	26521600	23206400
تجهيزات الكهرباء	1845000	164000	1435000
المتاحات	12802297	25726995.05	32858322.45
مجموع الأصول	76900889.93	8355218.76	84409997.45

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الجدول رقم 06 : يبين لنا الميزانية التقديرية المختصرة لجانب الأصول

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأصول الثابتة	64098592.41	57825133.7	51551675
الأصول المتداولة	-	-	-
المتاحات	12802297.53	25726995.05	32858322.45
مجموع الأصول	7690889.93	83552128.76	84409997.45

المصدر : نفس المرجع السابق

الجدول رقم 07: الميزانية التقديرية المختصرة جانب الخصوم

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الدائمة	70372051.11	70372051.11	64505051.75
	35170051.11	35170051.11	35170051.11
	35202000	35202000	35202000
النتيجة الصافية	6528838.82	6651238.82	6724868.69
النتيجة المؤجلة	-	6528838.82	13180077.64
مجموع الأصول	76900889.93	8355218.76	84409997.45

المصدر: نفس المرجع السابق.

من خلال الميزانيات التقديرية لجانب الأصول والخصوم

أصبح بإمكاننا حساب بعض مؤشرات التوازن والنسب المالية :

تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات التوازن والنسب المالية .

اولا :التحليل بواسطة مؤشرات التوازن .

جدول رقم 08 : حساب رأس المال العامل واحتياجات رأس المال

المؤشر	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الدائمة	70372051.11	70372051.11	64505051.75
الأصول الثابتة	64098592.41	57825133.7	51551675
رأس المال العامل	6273458.70	122546917.41	12953376.11
المناحات	12802297.53	25726995.05	32858322.45
احتياج رأس مال العامل	6528838.83-	13180077.64-	19904946.34-

المصدر : نفس المرجع السابق.

التعليق

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

نلاحظ أن رأس المال العامل خلال 3 سنوات موجب وهذا ما يعبر علي ان ها تتمتع بهامش أمان والمتمثل في الفائض الأموال الدائمة علي الأصول الثابتة ، وهذا مؤشر جيد يدل على الاستقلالية المالية للمشروع وملاءته.

احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة - قروض قصيرة الأجل

من خلال الجدول نلاحظ ان المشروع حقق احتياج رأس مال العامل خلال 3 السنوات حيث كان سالبا وهذا يعني ان الموارد اكبر من الاستخدامات والمشروع له فائض في الاحتياجات وان المشروع في حالة جيدة

جول رقم 09 : الخزينة

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
رأس مال العامل	6273458.70	12546917.41	12953376.11
احتياج رأس المال العامل	6528838.83-	13180077.64-	19904946.34-
الخزينة	12802297.53	25726995.05	32858322.45

نلاحظ من خلال الجدول ان الخزينة موجبة خلال 3سنوات وهذا راجع إلى امتلاك المشروع نسبة جيدة من رأس المال العامل ، ومنه نستنتج إن الخزينة لها فائض من الأموال ، وهذا مؤشر جيد للمشروع

ثانيا : التحليل بواسطة النسب المالية :

الجدول رقم 10 : نسبة التمويل الدائم

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة /الأصول الثابتة

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الدائمة	701372051.11	70372051.11	64505051.75
الأصول الثابتة	64098592.41	57825133.7	51551675
نسبة التمويل الدائم	1.09	1.21	1.25

من خلال الجدول تظهر نسبة التمويل الدائم أكبر من 1 في السنوات الثلاثة هذا معناه أن المشروع يمول أصوله الثابتة بالأموال الدائمة بالإضافة إلى توفره على فائض من هذه الأموال الدائمة يتمثل في رأس المال العامل الدائم تستعمله غي تغطية جزء من الأصول المتداولة وان المشروع في امان

الجدول رقم 11 : نسبة التمويل الذاتي

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة /الأصول الثابتة

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الخاصة	35170051.11	35170051.11	35170051.11
الأصول الثابتة	64098592041	57825133.7	51551675
نسبة التمويل الذاتي	0.545	0.608	0.682

نسبة التمويل الذاتي اقل من 1 خلال السنوات الثلاثة وهذا يعني أن المروع لا يعتمد على أموالها الخاصة فهي لا تتمتع بالاستقلالية المالية

الجدول رقم 12 :نسبة الاستقلالية المالية

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / الأموال الدائمة * 100

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الخاصة	35170051.11	35170051.11	35170051.11
الأموال الدائمة	70372051.11	70372051.11	64505051.75
نسبة الاستقلالية المالية	4.9	4.9	5.4

نسبة الاستقلالية المالية اكبر من 1 في السنوات الثلاثة ، أي الأموال الخاصة اكبر من ديون ف صاحب المشروع لا يعاني صعوبات في تسديد ديونه

الجدول رقم 13 : نسبة الأموال الخاصة

نسبة الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
النتيجة الصافية	6528838.82	6651238.82	6724969.96
الأموال الخاصة	35170051.11	35170051.11	35170051.11
نسبة الأموال الخاصة	0.1856	0.1891	0.1912

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن الأموال الخاصة تعطي نتيجة إجمالية قدرها (0.1856)،
0.1891 ، 0.1912) خلال السنوات الثلاثة وحقت أكبر نسبة خلال السنتين الأخيرتين ، وهذا راجع
لارتفاع في النتيجة الصافية.

الجدول رقم 14 : نسبة المردودية الاقتصادية

نسبة المردودية الاقتصادية = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
نتيجة الدورة الصافية	6528838.82	6651238.82	6724969.96
مجموع الأصول	76900889.93	83552128.86	84409997.45
نسبة المردودية الاقتصادية	0.0848	0.0796	0.0796

نلاحظ ان نسبة المردودية الاقتصادية ضعيفة جدا خلال كل السنوات، وهذا راجع الى الارباح
المنخفضة، حيث كلما كانت هذه النسبة أكبر كلما كان ذلك أفضل للمشروع.

ثالثا : نتيجة دراسة ملف الائتمان ماليا (القرار النهائي)

بعد أن تمت دراسة ملف القرض من الناحية المالية، وذلك من خلال تحليل القوائم المرفقة بطلب القرض وكذا تقييم الضمانات بتسيير المشروع التي تعتبر زبونا تقليديا للبنك ، وذلك بعد اجتماع لجنة القرض للوكالة بتاريخ .../.../... ، وبعد الاطلاع علي تقرير المقدم من طرف المكلف بالدراسة مرفقا بطلب منح القرض وفق الشروط المتفق عليها سابقا والمدرجة في العقد .

ويتم أعلام الزبون طالب الائتمان بالقرار هذا في اقرب الآجال ،فقد تم منح القرض للمستثمر الفلاح .

خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بإسقاط جانب من الجزء النظري للدراسة علي الواقع العملي معتمدين في ذلك علي ما تحصلنا عليه من معلومات.

بحيث أن البنك قبل قبوله أو رفضه لتمويل أي مشروع استثماري يقوم بدراسة شاملة وعميقة للوضع المالية لطالب القرض لمعرفة مدي إمكانياته علي تسديد ديونه في اجال استحقاقها ، ومن دراستنا المالية ، وجدنا أن البنك يعتمد في عملية تقييمه للمشروع علي مختلف المعايير التي تساعده علي اتخاذ اخذ القرار النهائي، وتتمثل هذه المعايير المعتمدة على السيولة وأخري معتمدة علي المرودية .

ورغم أن عملية منح القرض هي عملية أساسية لاستمرارية البنك إلا أنها لا تتم بطريقة حتمية أي ليس كل طلب قرض يلاقي قبول.

الخاتمة

لقد تطورت النشاطات البنكية من مجرد عمليات ضيقة النطاق شمل عدا معيناً من المتعاملين إلى مجال واسع يمس الحياة اليومية للإفراد والمؤسسات على حد سواء ، فالجزائر اليوم وكغيرها من الدول تشهد تحولات عميقة وإصلاحات اقتصادية في هذا المجال ،ومع الدور الأساسي والفعال الذي تلعبه البنوك من خلال قيامها بمختلف عمليات التمويل فإن إمكانية حدوث مخاطر تبقي واردة،وعلى هذا الأساس وبهدف حماية مصالحه ومصالح المودعين لديه وجب على البنك وضع سياسات وإجراءات افتراضية خاصة به تتلاءم مع طبيعة نشاطه ،إضافة إلى القيام بكل الدراسات الضرورية والتحليل المعمقة خاصة المالية منها ،وذلك باستخدام تقنية التحليل المالي وما تتيحه من أساليب وأدوات الدراسة ملف القروض ومن ثم اتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة بشأنها .

ومن خلال ما تطرقنا إليه في الجزء النظري فقد توصلنا إلى نتيجة أن التحليل المالي يعتبر مرآة العاكسة لحقيقة الوضعية المالية للمؤسسة طالبة الائتمان وذلك بالكشف علي نقاط القوى والضعف التي تبين مدى القدري المالية للمؤسسة ،بذلك تتكون لدي البنك صورة واضحة وشاملة للحالة المالية المتعلقة بالعميل طالب الائتمان ،وعلى هذا الأساس يبني البنك قراره اتجاه طلبات عملائه .

إذ تم معرفة كيفية منح الائتمان أو القرض ابتداء من طلب الحصول عليه وتفحصه، واستعمال أساليب التحليل المالي وصولاً إلى اتخاذ قرار الائتماني أو الامتناع عنه

• النتائج

وختاماً لدراستنا هذه فقد توصلنا إلى عدة نتائج حصرها فيما يلي :

- ❖ يعتبر التحليل المالي احد الأساليب الهامة التي تساعد المسيرين علي معرفة الصحة المالية لمؤسساتهم
- ❖ يعتبر التحليل المالي الأداة الهامة بالنسبة للبنوك المانحة الائتمان
- ❖ البنك هو حلقة من حلقات الاقتصاد وينصب نشاطه على جميع الودائع ومنح الائتمان
- ❖ من خلال تطبيق أدوات التحليل المالي الحديثة يلاحظ إن المؤسسة لن تقع في خطر مالي في المستقبل .

❖ تقوم المؤسسة طالبة للائتمان بإرفاق القوائم المالية الخاصة بها لثلاث سنوات إلي بنك الفلاحة والتنمية الريفية _وكالة المسيلة _..

• اختبار الفرضيات

من خلال دراستنا النظرية والميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تم التوصل ؟إلى النتائج يمكن على ساسها اختبار صحة الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة .

❖ _ الفرضية الأولى : والتي محتواها يعتبر التحليل المالي احد الأساليب الهامة التي تساعد المسيرين علي معرفة الصحة المالية لمؤسساتهم وهذا ما ثبت صحة الفرضية الأولى إذ يساعد التحليل المالي في معرفة الخلل الموجودة في وضعية المؤسسة.

❖ الفرضية الثانية والتي محتواها إن التحليل المالي الأداة العامة بالنسبة للبنوك المانحة للائتمان ، وهي فرضية صحيحة حيث يعتبر التحليل المالي الأداة الجوهرية في منح الائتمان من طرف البنك .

❖ الفرضية الثالثة والتي كان محتواها تعتبر البنوك هي الملجأ الأمثل للحصول علي ائتمان لان وظيفتها الأساسية منح الائتمان ، وهي فرضية صحيحة إذن البنوك التجارية هي المبدأ المثل للحصول علي ائتمان بمختلف أنواعه .

❖ فرضية الرابعة والتي محتواها يطبق التحليل المالي من خلال نسبه ومؤشراته يعتبر أداة غاية في الأهمية بالنسبة للبنوك المانحة للقرض ،والتي تضمن استمرارية لهذه الأخيرة من جهة وتضمن تمويل المؤسسات الفاعلة من جهة أخرى وهذا ما تثبته صحة الفرضية الرابعة .

❖ الفرضية الخامسة والتي محتواها تقوم المؤسسات المالية بإرفاق القوائم المالية وذلك للحصول علي قرض، إذ يقوم البنك بتحليل هذه القوائم ودراستها ،وبعد ذلك يقوم بإبلاغ المؤسسة الطالبة للقرض بالقرار النهائي إما بالايجاب أو بالسلب ، وهذا ما تثبته صحة الفرضية الخامسة .

• التوصيات

انطلاقاً من النتائج المتواصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات لخصها فيما يلي :

1. ضرورة الاعتماد علي التحليل المالي بالدرجة الأولى والتركيز علي الضمانات العينية عند اتخاذ قرارات منح الائتمان ، واستخدام النسب المالية المختلفة

2. إعطاء أهمية أكبر للتحليل المالي من حيث وسائله ومختصين في هذا المجال
3. توفير جهاز فعال وشبكة معلوماتية ذو كفاءة عالية لدراسة ملفات طلب القرض
4. اعتماد دورات تدريبية في البنوك التجارية خصوصا لموظفي قسم الائتمان المصرفي.

أفاق الدراسة

يبقى المجال البحث مفتوح لجوانب الحاجة الى المزيد من الدراسة والتحليل ،وفي الأخير سنستدرجها كمقترحات لتكون آفاق لبحوث جديدة

- اثر لتكنولوجيا المعلومات علي عملية منح الائتمان في البنوك التجارية
- الاستعلام المصرفي ودوره في اتخاذ القرار الائتماني الجيد
- دور التحليل المالي في رسم الإستراتيجية المؤسسة

قائمة المراجع

أولا : الكتب

1. رشاد العصار، عاطف الأخرس وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001
2. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006
3. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، ط1، رام الله، 2008
4. خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015
5. علي خلف عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015،
6. ¹وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الجديدة في التحليل المالي، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007
7. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2011
8. ¹ منير شاكر محمد وآخرون ،التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ،ط3، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ،2008
9. مبارك لسوس، التسيير المالي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012،
10. يوسف بومدين، فاتح ساحل، التسيير المالي للمؤسسة، ط1، دار بلقيس، الجزائر، 2016
11. ناصر دادي عدون، تقنيات التسيير، الجزء 1، دار المحمدية، الجزائر، 1988،
12. غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2008،
13. عبد القادر بجيج، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017

14. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015
15. شاكِر القز ويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008
16. عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان منظور شمولي، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010
17. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002
18. سليمان حسين الحكيم، تحليل القوائم المالية -مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، دار ومؤسسة رسلان، سوريا، 2017

ثانيا : المذكرات

1. محمد الصغير فارس، بن زاوي صالح، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة دراسة ميزانية بالمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة 2015-2017، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018
2. علاوي حمزة، دور التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي (دراسة عينة من مكاتب المحاسبة ومحافظي الحسابات)، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2015-2016
3. فخاري فاروق ، محاولة تطبيق نموذج تحليل الانحدار اللوجستي للتحكم في تعثر الائتمان البنكي -دراسة مجموعة من البنوك في الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2018-2019 ،
4. سمية احبق ،آليات منح الائتمان في البنوك التجارية -دراسة حالة في البنوك التجارية الناشطة بولاية تمنراست -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص مالية وبنوك ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2012-2013
5. سليمان حميدة، مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013-2014،
6. شमित عمر الفاروق، فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، 2016-2017
7. لعروسي قرين زهرة ،دور إدارة الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدي البنوك التجارية -دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص بنوك ومالية ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ، 2016-2017 ،

8. بن بنيش سمير، دهيمي عزوز، مساهمة التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018
9. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة المالية، جامعة متتوري قسنطينة، 2011-2012،

ثالثا : المجالات

1. أحمد ميلي سمية، دور تحليل القوائم في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد3، العدد1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018
2. موساوي آسية، جودة أنظمة الاستعلام المصرفي كمدخل لاتخاذ القرار الائتماني الجيد وإدارة مخاطره، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، المجلد3، العدد28، جامعة الجزائر 2013، 3، ص109.

رابعا : الجريدة الرسمية

1. الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، مؤرخ في25 مارس 2009

Le détail des investissements d'installation est résumé dans le tableau suivant :

Investissements installation.

Étude	Quantité	Montant	Source financement
Frais préliminaires	1	120 000,00	Apport
Unité Aliments de bétails	1	700 000,00	Apport
Bâtiment élevage (80 x 15 m) + adminis.	3 T/h	5 800 000,00	Ettahadi
Administration	1275 m ²	20 600 424,00	Apport
Forage	110 m ²	7 655 142,51	Apport
Batterie poules + système ramassage d'œufs et de fientes + refroidissement + Electricité (CIF port Alger)		3 850 069,86	Apport
Poulettes démarrées	Lot	27 352 000,00	Ettahadi
Assurances	38400	20 217 600,00	RFIG
Alimentation 3 mois (qx)	Lot	2 244 414,74	Apport
Groupe électrogène	4320	17 690 400,00	RFIG
Total investissements	1	2 050 000,00	Ettahadi
		108 280 051,11	

L'investissement est assez lourd. Le montage financier suivant est proposé.

II.2- Modalités de financement du projet

II.2.1- Structure de financement

Le financement du projet se fera à partir de deux sources. La période investissement représentant l'installation du projet nécessiterait un apport de **108,28 millions de dinars**.

Tableau N° 7 : Structure de financement.

	Montant	%
Fonds propres	35 170 051,11	32,48
Crédits long terme	35 202 000,00	32,51
Crédit court terme RFIG	37 908 000,00	35,01
Total	108 280 051,11	100,00

Le montant est assuré par les fonds propres du promoteur à raison de 32,5% du total des investissements (le matériel est déjà équipé en plus de la construction du bâtiment d'élevage et administration). De même, un crédit à court terme pour une année a été inclus pour financer trois mois d'aliments et l'acquisition de poulettes. Il représente 35% du coût du projet.

	1ère année	2ème année	3ème année	4ème année	5ème année	6ème année	7ème année
Chiffre d'affaires total	101 184 000,00	101 184 000,00	101 184 000,00	101 184 000,00	101 184 000,00	101 184 000,00	101 184 000,00
Charges d'exploitation							
61- Matières et fournitures consommées							
Achat Aliments	59 628 441,60	59 628 441,60	59 628 441,60	59 628 441,60	59 628 441,60	59 628 441,60	59 628 441,60
Achat poulettes démarrées	20 217 600,00	20 217 600,00	20 217 600,00	20 217 600,00	20 217 600,00	20 217 600,00	20 217 600,00
Alvéoles	2 419 200,00	2 419 200,00	2 419 200,00	2 419 200,00	2 419 200,00	2 419 200,00	2 419 200,00
62- Services							
Entretien - réparation	473 890,34	473 890,34	521 279,37	521 279,37	573 407,31	573 407,31	573 407,31
Frais vétérinaires	120 000,00	120 000,00	120 000,00	120 000,00	120 000,00	120 000,00	120 000,00
Téléphone	85 000,00	85 000,00	85 000,00	85 000,00	85 000,00	85 000,00	85 000,00
Gaz-Electricité	210 000,00	210 000,00	210 000,00	210 000,00	210 000,00	210 000,00	210 000,00
Sous-total (61-62)	83 154 131,94	83 154 131,94	83 201 520,97	83 201 520,97	83 253 648,91	83 253 648,91	83 253 648,91
Valeur ajoutée	18 029 868,06	18 029 868,06	17 982 479,03	17 982 479,03	17 930 351,09	17 930 351,09	17 930 351,09
63-Frais de main d'œuvre	1 175 040,00	1 175 040,00	1 175 040,00	1 175 040,00	1 175 040,00	1 175 040,00	1 175 040,00
64- Impôts et Taxes	607 104,00	607 104,00	607 104,00	607 104,00	607 104,00	607 104,00	607 104,00
65- Frais Financiers	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	617 795,10	411 863,40
66- Frais divers							
Assurances	2 720 000,00	2 584 000,00	2 454 800,00	2 332 060,00	2 332 060,00	2 215 457,00	2 215 457,00
68- Dotations aux amortissements	6 273 458,71	6 273 458,71	6 273 458,71	6 273 458,71	6 273 458,71	6 660 575,76	5 660 575,76
Sous total	10 775 602,71	10 639 602,71	10 510 402,71	10 387 662,71	10 387 662,71	10 275 971,86	10 070 040,16
Résultat brut	7 254 265,36	7 390 265,36	7 472 076,32	7 594 816,32	7 542 688,39	7 654 379,23	7 860 310,93
Impôts forfaitaires	725 426,54	739 026,54	747 207,63	759 481,63	754 268,84	765 437,02	788 031,09
Résultat net d'exploitation	6 528 838,82	6 651 238,82	6 724 868,69	6 835 334,69	6 788 419,55	6 888 941,31	7 074 279,84

annexe 2 : Tableaux des comptes de résultats prévisionnels.

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS PREVISIONNEL - 1ère année -

CHARGES	MONTANTS	PRODUITS	MONTANTS
61-Matières et fournitures consommées		71 -Production vendue	101 184 000,00
Achat Aliments	59 628 441,60		
Achat poulettes démarrées	20 217 600,00		
Alvéoles	2 419 200,00		
62-Services			
Entretien - réparation	473 890,34		
Frais vétérinaires	120 000,00		
Téléphone	85 000,00		
Gaz-Electricité	210 000,00		
Sous total (61- 62)	83 154 131,94		101 184 000,00
Valeur Ajoutée			18 029 868,06
63- Frais du personnel	1 175 040,00		
64- Impôts et Taxes	607 104,00		
65- Frais Financiers	2 564 000,00		
66- Frais Divers			
• Assurances	2 720 000,00		
68-Dotations aux amortissements	6 273 458,71		
Sous total (63 à 68)	10 775 602,71		18 029 868,06
Résultat brut			7 254 265,36
Impôts sur le bénéfice	725 426,54		
Résultats net d'exploitation			6 528 838,82

**TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS
PREVISIONNEL – 2ème année -**

CHARGES	MONTANTS	PRODUITS	MONTANTS
61-Matières et fournitures consommées		71 -Production vendue	101 184 000,00
Achat Aliments	59 628 441,60		
Achat poulettes démarrées	20 217 600,00		
Alvéoles	2 419 200,00		
62-Services			
Entretien - réparation	473 890,34		
Frais vétérinaires	120 000,00		
Téléphone	85 000,00		
Gaz-Electricité	210 000,00		
Sous total (61- 62)	83 154 131,94		101 184 000,00
Valeur Ajoutée			18 029 868,06
63- Frais du personnel	1 175 040,00		
64- Impôts et Taxes	607 104,00		
65- Frais Financiers	0,00		
66- Frais Divers			
• Assurances	2 584 000,00		
68-Dotations aux amortissements	6 273 458,71		
Sous total (63 à 68)	10 639 602,71		18 029 868,06
Résultat brut			7 390 265,36
Impôts sur le bénéfice	739 026,54		
Résultats net d'exploitation			6 651 238,82

**TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS
PREVISIONNEL – 3ème année -**

CHARGES	MONTANTS	PRODUITS	MONTANTS
61-Matières et fournitures consommées		71 -Production vendue	101 184 000,00
Achat Aliments	59 628 441,60		
Achat poulettes démarrées	20 217 600,00		
Alvéoles	2 419 200,00		
62-Services			
Entretien - réparation	521 279,37		
Frais vétérinaires	120 000,00		
Téléphone	85 000,00		
Gaz-Electricité	210 000,00		
Sous total (61- 62)	83 201 520,97		101 184 000,00
Valeur Ajoutée			17 982 479,03
63- Frais du personnel	1 175 040,00		
64- Impôts et Taxes	607 104,00		
65- Frais Financiers	0,00		
66- Frais Divers			
• Assurances	2 454 800,00		
68-Dotations aux amortissements	6 273 458,71		
Sous total (63 à 68)	10 510 402,71		17 982 479,03
Résultat brut			7 472 076,32
Impôts sur le bénéfice	747 207,63		
Résultats net d'exploitation			6 724 868,69

Annexe 3 : BILANS D'OUVERTURE ET PREVISIONNELS SUR 5 ANS

BILAN D'OUVERTURE

ACTIF				PASSIF	
LIBELLE	VALEUR BRUTE	AMORT	VALEUR NETTE	LIBELLE	MONTANT
Investissements				Fonds propres	
Frais préliminaires	3 064 414,74	0,00	3 064 414,74	Apport du promoteur	35 170 051,11
Bâtiments + forage	32 105 636,37	0,00	32 105 636,37		
Matériels + équipements d'élevage	33 152 000,00	0,00	33 152 000,00	DETTES	
Equipement électricité	2 050 000,00	0,00	2 050 000,00	Crédit long terme	35 202 000,00
Disponibilités	37 908 000,00		37 908 000,00	Crédits RFIG	37 908 000,00
TOTAL	108 280 051,11	0,00	108 280 051,11	TOTAL	108 280 051,11

BILAN PREVISIONNEL Premier exercice

ACTIF				PASSIF	
LIBELLE	VALEUR BRUTE	AMORT	VALEUR NETTE	LIBELLE	MONTANT
Investissements				Capitaux permanents	
Frais préliminaires	3 064 414,74	612 882,95	2 451 531,80	Fonds propres	35 170 051,11
Bâtiments + forage	32 105 636,37	2 140 375,76	29 965 260,61		
Matériels + équipements d'élevage	33 152 000,00	3 315 200,00	29 836 800,00	DETTES	
Equipement électricité	2 050 000,00	205 000,00	1 845 000,00	Crédit long terme	35 202 000,00
Disponibilités	12 802 297,53		12 802 297,53	Résultat de l'exercice	6 528 838,82
TOTAL	83 174 348,64	6 273 458,71	76 900 889,93	TOTAL	76 900 889,93

BILAN PREVISIONNEL Deuxième exercice					
ACTIF			PASSIF		
LIBELLE	VALEUR BRUTE	AMORT	VALEUR NETTE	LIBELLE	MONTANT
Investissements				Capitaux permanents	
Frais préliminaires	3 064 414,74	1 225 765,90	1 838 648,85	Fonds propres	35 170 051,11
Bâtiments + forage	32 105 636,37	4 280 751,52	27 824 884,85	Résultat en instance	6 528 838,82
Matériels + équipements d'élevage	33 152 000,00	6 630 400,00	26 521 600,00	Affectation	
Equipement électricité	2 050 000,00	410 000,00	1 640 000,00	DETTES	
Disponibilités	25 726 995,05		25 726 995,05	Crédit long terme	35 202 000,00
				Résultat de l'exercice	6 651 238,82
TOTAL	96 099 046,17	12 546 917,41	83 552 128,76	TOTAL	83 552 128,76

BILAN PREVISIONNEL Troisième exercice					
ACTIF			PASSIF		
LIBELLE	VALEUR BRUTE	AMORT	VALEUR NETTE	LIBELLE	MONTANT
Investissements				Capitaux permanents	
Frais préliminaires	3 064 414,74	1 838 648,85	1 225 765,90	Fonds propres	35 170 051,11
Bâtiments + forage	32 105 636,37	6 421 127,27	25 684 509,10	Résultat en instance	13 180 077,64
Matériels + équipements d'élevage	33 152 000,00	9 945 600,00	23 206 400,00	Affectation	
Equipement électricité	2 050 000,00	615 000,00	1 435 000,00	DETTES	
Disponibilités	32 858 322,45		32 858 322,45	Crédit long terme	29 335 000,00
				Résultat de l'exercice	6 724 868,69
TOTAL	103 230 373,57	18 820 376,12	84 409 997,45	TOTAL	84 409 997,45

Annexe 3 : BILANS D'OUVERTURE ET PREVISIONNELS SUR 5 ANS

BILAN D'OUVERTURE

ACTIF				PASSIF	
LIBELLE	VALEUR BRUTE	AMORT	VALEUR NETTE	LIBELLE	MONTANT
Investissements				Fonds propres	
Frais préliminaires	3 064 414,74	0,00	3 064 414,74	Apport du promoteur	35 170 051,11
Bâtiments + forage	32 105 636,37	0,00	32 105 636,37		
Matériels + équipements d'élevage	33 152 000,00	0,00	33 152 000,00	DETTES	
Equipement électricité	2 050 000,00	0,00	2 050 000,00	Crédit long terme	35 202 000,00
Disponibilités	37 908 000,00		37 908 000,00	Crédits RFIG	37 908 000,00
TOTAL	108 280 051,11	0,00	108 280 051,11	TOTAL	108 280 051,11

BILAN PREVISIONNEL Premier exercice

ACTIF				PASSIF	
LIBELLE	VALEUR BRUTE	AMORT	VALEUR NETTE	LIBELLE	MONTANT
Investissements				Capitaux permanents	
Frais préliminaires	3 064 414,74	612 882,95	2 451 531,80	Fonds propres	35 170 051,11
Bâtiments + forage	32 105 636,37	2 140 375,76	29 965 260,61		
Matériels + équipements d'élevage	33 152 000,00	3 315 200,00	29 836 800,00	DETTES	
Equipement électricité	2 050 000,00	205 000,00	1 845 000,00	Crédit long terme	35 202 000,00
Disponibilités	12 802 297,53		12 802 297,53	Résultat de l'exercice	6 528 838,82
TOTAL	83 174 348,64	6 273 458,71	76 900 889,93	TOTAL	76 900 889,93



تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة)*: .. عبد الجعيط ببحاح .. المولود(ة) بتاريخ: .. 09/06/1995 ب: .. بالمسيلة ..

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: .. 2010515782 الصادرة بتاريخ: .. 02/08/2017 عن: .. بلدية المسيلة ..

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: .. الجالية وبنول تخصص: .. جالية وبنول .. خلال السنة الجامعية: .. 2017 ..

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**

أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية ..

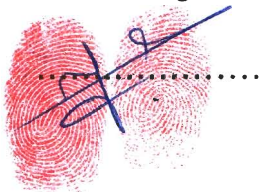
في البنوك التجارية ..

- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة - ..

أصح بشرقي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: .. 17/06/2017 ..

التوقيع والبصمة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

